

الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان

فراس عباس فاضل البياتي

الاتجاهات النظرية الحديثة في
علم اجتماع السكان
موضوعات في تطور النظرية السكانية

B 361

طريق المعرفة

فراس عباس فاضل البياتي

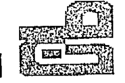
مدرس الديموغرافية الاجتماعية

جامعة الموصل / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان

موضوعات في تطور النظرية السكانية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الإهداء

إلى العزيزة الغالية

أمي، أمي، أمي

الى إخوتي .... وأخواتي

الى من أحبني عرفاناً وجميلاً

أهدي هذا الكتاب

المقدمة

على الرغم من الانتقادات الموجهة الى العاملين في مجالات الديموغرافية والدراسات السكانية، والتي مؤداها أنهم يهملون مجال النظرية في دراساتهم السكانية، وأن الاعتماد على الديموغرافية باعتبارها مدخلا احصائيا للدراسات السكانية غير كافية في دراسة الظواهر السكانية في المجتمعات البشرية، واعتمادهم على الفكر الديموغرافي لعلماء علم الاجتماع بتفسير الظواهر السكانية في المجتمع من خلال نظرياتهم الديموغرافية.

في الحقيقة نرى أن النظرية الديموغرافية (السكانية) تطورت من محتوى فكري في آراء الفلاسفة والمفكرين إلا نظرية مستقلة ولدت على يد العالم روبرت مالثوس وتطورت مع التطور العلمي والمنهجي للعلوم الإنسانية والإحصائية.

ولذلك سوف يركز هذا الكتاب في فصوله على الاتجاهات الحديثة في النظرية السوسيوديموغرافية، وهو يتضمن خمسة

فصول. يتنـــاول الفصل الاول (الأسس الفكرية للنظرية السكانية)، الذي ضم مبحثين، المبحث الاول (الأديان السماوية) الذي يسلط الضوء على اهتمام الاديان السماوية (الدين الاسلامي) بالموضوعات الديموغرافية، اما المبحث الثاني (الفكر الفلسفي السكاني). فيتناول الفكر السكاني عند الفلاسفة والعلماء الفلاسفة الصينيون والفلاسفة اليونانيون والفلاسفة العرب.

ويضم الفصل الثاني (نظرية مالثوس في السكان) مبحثين، يتناول المبحث الأول (ظروف تبلور الفكر المالثوسي) الذي يكشف الظروف الاجتماعية التي ساعدت على ظهور الفكر المالثوسي، اما المبحث الثاني (الإنتقادات التي وجهت إلى أفكار روبرت مالثوس)، فيكشف أهم الانتقادات الموجهة للنظرية المالثوسية.

أما الفصل الثالث (النظريات الحديثة في علم اجتماع السكان) فيضم ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول (التفسير البيولوجي للنظرية السكانية) وفيه تناول لأهم النظريات الطبيعية في علم السكان كـــ "نظرية ميشيل توماس سادلر"، و"نظرية توماس دبلداي"، و"نظرية سبنسر" و"نظرية كاسترو"، و"نظرية كواردو جيني"، أما المبحث الثاني "التفسير الاقتصادي للنظرية

السكانية" ففيه تناول لأهم النظريات الاقتصادية في علم السكان كالنظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية)، ونظرية مستوى الكفاف، ونظرية الوضع الساكن، ونظرية الغلة المتناقصة. أما النظرية الاقتصادية الحديثة فتناولت نظرية "كارل ماركس والسكان" ونظرية "الكسندر موريس كارسوندز". وأخيراً، المبحث الثالث (التفسير الاجتماعي للنظرية السكانية) فيتناول النظريات التالية، نظرية "أرسين دومون"، ونظرية "كنجزلي ديفز" ونظرية "إميل دوركهايم".

أما الفصل الرابع (نظرية التحول الديموغرافي وتطور النظرية السكانية) فيضم مبحثين، المبحث الأول (نظرية التحول السكاني) وفيه كشف تحليل للنظرية من خلال بيان مراحل التطور والانتقال الديموغرافي، ومن ثم تناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لبطء التحول الديموغرافي.

أما المبحث الثاني (اتجاهات تطور النظرية السكانية) وفيه تناولٌ للاتجاه الحديث للنظريات السكانية من منظور اجتماعي كنظرية "الخصوبة والتنمية" وضمت نظرية كل من (ايسترلين، وفريدمان). ونظرية "النمو السكاني وتدفق الثروة والدخل" وضمت نظرية كل من (كالدويل، وهيرنك)، وأخيراً

نظرية "الثقافة... والديموغرافية" وضمت نظرية كل من (هاميل، وماكرسي).

وأخيراً، يحتوي الفصل الخامس **(الاتجاهات المنهجية الحديثة في علم اجتماع السكان)** على مبحثين، المبحث الأول (مناهج البحث السوسيوديموغرافي). ويتناول موضوعات (مناهج البحث في علم اجتماع السكان، كالمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، والمنهج التجريبي، واخيرا أنواع البحوث الاجتماعية للسكان)، والمبحث الثاني: المصادر الأساسية للمعطيات السكانية، ويضم موضوعات البيانات الكمية (Quantitative Data) كالتعداد، والتسجيل الحيوي، والمسوحات بالعيّنة، والبحوث الواقعية، أما البيانات الكيفية (Qualitative Data) فشملت موضوعات المقابلة المتعمقة، والملاحظة، والمقابلة الجماعية (مجموعة النقاش البؤرية)، ومن ثم الخاتمة والمصادر.

الفصل الأول

الأسس الفكرية للنظرية السكانية

تمهيد

هو مجمل الآراء ووجهات النظر التي جاء بها الفلاسفة والمفكرون والكتّاب الذين عاشوا وكتبوا المراحل الأولى من تاريخ الفكر الإنساني، تلك الآراء التي تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتفسير والتحليل، إذ إن الاهتمام بدراسة السكان جذب انتباه عدد من المفكرين والكتّاب منذ أقدم العصور[1].

كانت الكتابات القديمة تضم بين ثناياها كثيراً من الأفكار التي تعالج العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، والحجم

---

(1) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط 1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1982، ص. 66 .

الأمثل للسكان وغيرها من الأفكار إذ يستطيع كل من يستعرض تراث الفكر الإنساني بدءاً من العصور القديمة والوسطى أن يلحظ بأن الاهتمام بالظواهر السكانية كان متضمناً على نحو ظاهر في كتابات الفلاسفة الاجتماعيين والسياسيين الذين اهتموا بالأصل في اثر السكان على الأنساق الاقتصادية والسياسية .

المبحث الأول

الأديان السماوية

كانت القضايا السكانية مثار اهتمام عدد كبير من رجال السياسة والفلاسفة منذ أقدم العصور لا سيما في المجتمعات العسكرية والزراعية، إلا إن المفكرين الذين أبدوا اهتماماً بدراسة عوامل زيادة أو قلة السكان وتأثيرها على المؤسسات الاجتماعية ورفاه الجنس البشري، لم يعالجوا هذه القضايا بصورة منظمة وجل اهتماماتهم كان منصباً على معالجة قضايا السياسة العامة ذات الارتباط الوثيق بالمشاكل السكانية[2].

---

(2) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1985، ص. 45.

وقد تنبه الفلاسفة إلى أهمية الدراسات المتعلقة بالسكان، فكتبوا عنها منذ أقدم العصور وليس أول على ذلك من فلسفة (أفلاطون) في مدينته الفاضلة والتي لا تخرج في مجموعها عن دراسة سكانية للمجتمع اللاتيني ولا تختلف منهجياً كثيراً عن الدراسات السكانية في الوقت الحاضر إلا من ناحية تغليب الطابع الفلسفي المثالي عليها وخلودها مما جعل فيها في النهاية نوعاً من الفلسفة الاجتماعية التي لا تدور حول السكان وتخطيط المدن، وهذا واضح في فلسفة (أرسطو) أيضاً وجاء العلامة (إبن خلدون) بعد ذلك بمئات السنين بدراسات فلسفية تدور هي الأخرى في موضوع السكان[3].

إن المسألة السكانية كانت موضع اهتمام العلماء والفلاسفة منذ أن وجدت تلك المجتمعات، فأي فكر كان هدفه تحقيق مستوى أفضل من الحياة للعنصر البشري. لقد وجه الفلاسفة القدماء عنايتهم بأمور السكان من حيث شؤون حياتهم المعيشية وتنظيم العلاقات بينهم وبين الحكام. ويمكن القول بأن معظم النظريات الفلسفية والسياسية استهدفت السكان في المجتمع، وأن تلك الدراسات تميل للطابع الشخصي ولروح المفكر ولظروف

---

(3) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف، مصر، 1977، ص. 5.

عصره ولم تأخذ الطابع الوضعي التحليلي، وإنما كانت أفكار لتحسين وتطور المعارف الإنسانية. كان لابد وأن تساير الأفكار السكانية ما أحرزته العلوم من تقدم، وبهذا ظهرت النظريات السكانية(4) التي هي امتداد للأفكار القديمة. ويقصد بنظرية السكان "إنها محاولة لتفهم مجموعة العوامل المهمة التي تحدد النمو السكاني، وتفسير ديناميكية النمو السكاني"(5).

وبشكل أوسع هي عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية أو تنبؤاً بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها(6). أما الأديان السماوية فقد كانت الاهتمامات السكانية موجودة فيها، إذ كان الناس يعتقدون أن الزيادة السكانية توحي برضاء الله عليهم. واهتمت الأديان السماوية بالقضايا البشرية، وتجلّى هذا الاهتمام في الكتب

---

(4)عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985، ص. 47.

(5) سدني، هـ، كونيز، النظريات السكانية وتفسيرها اقتصاديا، ترجمة: إبراهيم عيسى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1956، ص. 32.

(6) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط 2، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص. 107.

السماوية، ففي التوراة أوصى الله تعالى آدم (عليه السلام) بزيادة النسل، فذكر (فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه، ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله، وقال لهم أثمروا وأكثروا، واملأوا الأرض وأخضعوها ....)، فالعقم في الديانة اليهودية يعد كبيرة، لان الأطفال تراث الله وسهام في يد الرجل القوي، وحضت هذه الديانة على زيادة النسل. وفي المسيحية، انصبت الاهتمامات السكانية على زيادة النسل وكثرة الإنجاب ومنعت الإجهاض منعاً باتاً. وجاء الإسلام بالكثير من الآيات القرآنية التي تدعو إلى زيادة النسل، إذ ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (سورة الكهف، الآية: 46)، ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾ (سورة الإسراء، الآية: 31)[7].

ومع إشراقة الإسلام خاتم الأديان السماوية تغيرت الكثير من المعايير والعادات والتقاليد والسلوكيات التي نهى عنها الإسلام وأخرى دعمها سيما في الجانب الديموغرافي، ونقول واثقين إن الإسلام دعا إلى زيادة الإنجاب، والتكثير من النسل الطيب، والذرية الصالحة، وجعل ذلك سبباً لتكثير أعداد الأمة

(7) محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982، ص. 11-12.

المؤمنة. واتخذ لتحقيق زيادة النسل والإنجاب ونمو السكان عدة طرق تتجلى فيما يأتي:

1- الدعوة إلى الزواج الشرعي والندب إليه

إن المطلع على الآيات القرآنية في كتابه العزيز، والأحاديث النبوية في الصحاح يكتشف إن الإسلام دين يدعو إلى ديمومة المجتمعات من خلال نمو سكانها بشكل سليم وقويم، فالآيات السماوية والأحاديث الشريفة حثت البشر على الزواج وإقامته على وفق ما يرضي الله ورسوله وجعل منه أمراً ذو قدسية خاصة، وذلك لتحقيق أهدافها الاجتماعية والنفسية، والتركيز على تكثير النسل الطيب من الأصول الطيبة، إذ إن ثمرة الزواج هي الإنجاب والنسل[8]، وجاء تأكيداً لذلك قوله تعالى في كتابه الكريم ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾،(سورة الروم، الآية: 21).

إن سياسة الإسلام هي سياسة تشجيعية للنمو السكاني والحفاظ على العنصر البشري وذلك من خلال التشريعات التي

(8) عبد الستار حامد، أسباب عزوف الشباب عن الزواج، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988، ص. 25.

أمر بها البشر بتنفيذها، فضلاً عن ذلك، إن الإسلام سمح للرجل بالزواج بأربع نساء وفق ضوابط وشروط حددها الإسلام، ويتجلى ذلك بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾ (سورة النساء، الآية: 3). إن في الآية معنى واضح للقارئ، وهو أن الدين سمح للرجل بالزواج من أربع نساء، وهذا تصريح في حث السكان على النمو والإنجاب من خلال الزواج بأربعة نساء من أجل إنجاب الأطفال وديمومة الحياة .

وأمر الرسول الأكرم محمد (ﷺ) في الكثير من الأحاديث بتكثير النسل والحث على زيادة الإنجاب، واختيار المرأة الولود، ويتجلى ذلك في الحديث الشريف : قال النبي (ﷺ) "لم يُر للمتحابين مثل الزواج"، (رواه سعيد بن منصور في سننه (164/1/3) الحديث (492)، ورواه بن ماجه (السنن1/593 الحديث (492)). وقوله الشريف: "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة": (أنظر الحديث في مجمع الزوائد (259/4)، والسنن الكبرى (81/7)، وموارد الظمآن: 302). وقوله الشريف: "عليكم بالإبكار فإنهن أعذب أفواهاً وأنقى أرحاماً وأرضى أرحاماً ألم تعلموا فإنهن مكاثر": (انظر سنن سعيد بن منصور (170/1/3) الحديث (513)). يتبين من

الأحاديث الشريفة أن النبي (ﷺ) حث المؤمنين على أهمية الزواج لأنه مؤشر على ديمومة المجتمع، وأن عملية الإنجاب هي أسمى أهداف الزواج لرفد المجتمع بالحياة الجديدة.

من جانب آخر نهى الإسلام الرجل والمرأة عن الانقطاع عن الزواج والامتناع عنه، وتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (سورة المائدة، الآية: 87).

ومما يلحق بتكثير الإنجاب وزيادة النسل ثلاث مسائل نتطرق إليها وهي:

الأولى: إباحة التزوج بأكثر من واحدة حين تتحقق المقدرة على النفقة عليهن، وتحقيق وإقامة العدالة، قال تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾ (سورة النساء، الآية 3).

الثانية: الاستعانة بالمستحضرات الطبية، فلا يمنع من تحقيق هذه الغاية النبيلة أن يستعان بالطب الحديث لمعالجة الفتور الحاصل بين الزوجين، أو العجز في إنجاب الذرية الصالحة، مع رعاية أن لا يرتكب محظور شرعي في ذلك.

الثالثة: مسألة زرع الأجنة، فقد يعجز الزوجان من إتمام الإخصاب مع قدرتهما على الإنجاب، فقد أثيرت هذه المسألة نقاش بين المتأخرين في جواز ذلك من عدمه، فأفتى بعضهم بالمنع وأجاز آخرون [9].

2- تحريم قتل الأولاد والإجهاض، وقتل الناس

لم يرد في حكم الإجهاض نص قطعي الدلالة، والذي ورد هو تحريم قتل النفس بغير حق، كما ورد في كتاب الله بيان مراحل خلق الإنسان، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (سورة الحج، الآية: 5)، تفسيرها: (يا أيها الناس) أي أهل مكة (إن كنتم في ريب) شك (من البعث فإنّا خلقناكم) أي أصلكم آدم (من تراب ثم) خلقنا ذريته (من نطفة) مني (ثم من علقة) وهي الدم الجامد (ثم من مضغة) وهي

---

(9) محيي هلال السرحان، المرأة والإنجاب في الإسلام، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988، ص. 9.

لحمة قدر ما يمضغ (مخلّقة) مصورة تامة الخلق (وغير مخلّقة) أي غير تامة الخلقة (لنبين لكم) كمال قدرتنا لتستدلوا بها في ابتداء الخلق على إعادته (ونقرّ) مستأنف (في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى) وقت خروجه (ثم نخرجكم) من بطون أمهاتكم (طفلا) بمعنى أطفالا (ثم) نعمركم (لتبلغوا أشدكم) أي الكمال والقوة وهو بين الثلاثين إلى الأربعين سنة (ومنكم من يتوفى) يموت قبل بلوغ الأشد (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر) أخسة من الهرم والخرف (لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً). قال عكرمة من قرأ القرآن لم يصر بهذه الحالة (وترى الأرض هامدة) يابسة (فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت) تحركت (وربت) ارتفعت وزادت (وأنبتت من) زائدة (كل زوج) صنف (بهيج) حسن [10].

وفي موضع أخر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (سورة المؤمنون، الآية: 14)، صوّر الله سبحانه وتعالى مراحل نشوء البشر من لحظة تخصيب البويضة إلى وفاة الإنسان، وهذه هي دورة الحياة بالمفهوم السكاني، أو الدورة الديموغرافية.

---

(10) تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثالثة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002م /1423هـ.

لم تشهد البشرية ديناً محافظاً على العنصر البشري كالدين الإسلامي، فالدين الإسلامي في تشريعاته حمى البشر من قتل بعضهم بعضاً، وحرم بعض العادات التي كانت تمارس عند بعض العرب في الجاهلية مثل وأد البنات، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾ (سورة التكوير، الآيتان 8 و9). وفي آيات أخرى قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم إنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءاً كَبِيراً﴾ (سورة الإسراء، الآية: 31)، وقوله تعالى: ﴿... وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (سورة الأنعام، الآية: 151)، تفسيرها: ولا تقتلوا (أولادكم) بالوأد (من) أجل (إملاق) فقر تخافونه (نحن نرزقكم وإياهم....). ومن النصوص الأخرى في هذا المقام التي تحضّ على المحافظة على الجنس البشري، وتحريم إزهاق روحه، قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ (سورة الإسراء، الآية: 33). ما ثبت في الصحيحين أن رسول الله (ﷺ) قال: "لا يحل دم أمرئ مسلم يشهد أن لا اله إلا الله و أن محمداً رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والزاني المحصن والتارك لدينه المفارق للجماعة". وكذلك ما ورد عن النبي (ﷺ) في قوله: "أكبر الكبائر الإشراك بالله و قتل النفس..." (صحيح البخاري، ج. 4، ص. 264..).

إلى جانب نهي الإسلام المؤمنين عن قتل أولادهم، أوجب على الأبوين العناية بتربية الأبناء، ذكوراً أم إناثاً دون فرّق بينهم في الرعاية والاهتمام والتعليم وحسن المعاملة.

ولم تقتصر شرائع الإسلام على زيادة النسل فقط، بل دعا إلى تنظيم النسل، وبخاصة عندما أباح العزل للرجال عن نسائهم بوصفه وسيلة لتنظيم النسل في المجتمع الإسلامي، فعن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) قال: "كنا نعزل على عهد النبي (ﷺ)" (صحيح البخاري، ج. 3، ص. 368). ولعل من الأسباب في ذلك ما أورده الغزالي قائلاً: "إن في النيات الباعثة على هذه الوسيلة، الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب والى الكسب بدخول مداخل السوء"[11].

يرى العلماء أن ضبط النسل أو تنظيمه بدأ في الإسلام بما يسمى "العزل"، ويتميز الإسلام بإباحته ويجب أن لا ننكر هذا الفضل. وقد ترجم ما كتبه المفكرون والأطباء المسلمون في عصر النهضة الإسلامية إلى لغات الغرب، كشفت فيها أن الإسلام علّم أساليب التنظيم والضبط وكيفية تأجيل الحمل بدون

---

(11) عبد علي الخفاف، محمد أحمد عقله مومني، "الديموغرافية والمسألة السكانية"، المجلة الثقافية، ع 58، 1995، ص. 121.

أذى للمرأة والأسرة والمجتمع. ويشير العلواني (1994) إلى أن الأطباء المسلمين كتبوا في وقت مبكر عن بعض طرق تأجيل الحمل مثل الرازي وابن سينـــا، كما تطرق شهاب الدين بن عبد الوهاب النويري في كتابه "نهاية الأرب" إلى بعض طرق منع الحمل وأساليب استخدامها[12]. وفي ضوء ما تقدم لا بد من الإشارة إلى أن الفكر الديموغرافي الإسلامي قد نظر من خلال تشريعاته نظرة شمولية شملت الجوانب الأخلاقية إلى جانب الجوانب الاقتصادية المادية، وفي هذا السياق لا ننسى دور مؤسس علم الاجتماع والمؤرخ العربي الإسلامي ابن خلدون (808هـــ/1406م) الذي ربط بين علم العمران والسكان، إذ تناول مسألة النمو السكاني، فرأى أن كثرة السكان تعني ازدياد العمران والإنتاج، وقلتها تعني قلة السكان[13].

([12]) فراس عباس فاضل البياتي، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرافدين، العدد 48، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007، ص. 131.

([13]) وليد مصطفى محمد صالح، الأوضاع السكانية في شبه جزيرة العرب في عصر الرسالة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، غير منشورة، جامعة الموصل، 2006، ص. 24.

المبحث الثاني

الفكر الفلسفي السكاني

الفلاسفة الصينيون (كونفوشيوس والسكان) 479-551 ق.م

اهتم الفلاسفة الصينيون القدامى بمعوقات نمو السكان، وكانت زيادة السكان مسألة خير للبشر بالنسبة لهم ويعد ذلك واجباً مقدساً ليس للإنسان فحسب، بل للمجتمع، وليس من حقه أن يجادل أو يسأل فيه، فدعوا إلى التناسل والتكاثر والمحافظة على استمرارية الحياة، وواجب الإنسان أن يحافظ عليها ويعمل على استمرارها، وإذا ما حاول الإنسان أن يقطع السلسلة التي كان هو الحلقة الأولى فيها فانه يقترف بذلك إثماً عظيماً[14]. إهتم كونفوشيوس وبعض الفلاسفة الصينيين بفكرة الحد الأمثل للسكان أي التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، ومؤداها: أن لكل مجتمع زراعي عدداً من السكان يتناسب مع قوة إنتاجيته، ويجب أن لا يتعدى أو ينخفض هذا العدد عن الحد الأمثل، لأن ذلك سيؤدي إلى الفقر وقلة الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلى الموت. واعتقد كونفوشيوس أن من مسؤولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة

---

(14) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، مصدر سابق، ص. 46.

بالسكان إلى أخرى أقل عدداً؛ وأوضح أيضاً عوامل كثيرة تؤثر في النمو السكاني أو عدمه وهي: نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، ارتفاع تكاليف ومبالغ الزواج[15]، واهتم الفيلسوف كونفوشوس بعملية التربية السكانية التنشئة الاجتماعية وأهمية دور الأبوين في بناء شخصية الإنسان ودورها الفعال في المجتمع، ووضع ما يسمى بـــ "قانون آداب السلوك" أو "قانون الأخلاق" وهو يحدد فيه سلوكيات وممارسات السكان في المجتمع، أي ماله وما عليه داخل المجتمع الذي يعيش فيه ويعد عنصراً من عناصره[16]، وهذا بدوره يعكس واقعاً مهماً، إذ يعد كونفوشيوس أول من ربط بين ديناميكية السكان وخصائص السكان والمجتمع.

الفلاسفة اليونان (أفلاطون - وأرسطو) والسكان

عد اليونانيون من أولى شعوب العالم اهتماماً بقضايا السكان لا سيما في وضع تشريعات سكانية (سياسات سكانية)

---

(15) بيرفرومون، السكان والاقتصاد: ترجمة د. منصور الراوي ود. عبد الجليل الطاهر، في مقدمة الكتاب، مطبعة النجوم، بغداد 1968، ص. 20.

(16) Kammeyer, C, An Introduction to Population .Clond Lepab. London, 1971. p. 4-5.

بدلاً من صياغة النظريات حول السكان، ووجهوا جل اهتمامهم لا سيما الفلاسفة إلى التعداد السكاني وعدد السكان[17].

أفلاطون والسكان (273 - 347 ق.م)

اهتم الفيلسوف أفلاطون بالسكان من جوانب عديدة وشغله موضوع الحجم الأمثل للسكان(Optimal Size of Population)، في الوحدة السياسية اليونانية. وتعني المدينة عند هذا الفيلسوف الدولة بالمعنى الذي تقوم فيه الحكومة على رفاهية وأمن المواطنين من خلال ما تمارسه من إدارة في هذا الصدد، وهو المحور الذي دارت حوله أفكاره التي تركها لنا في مؤلفاته كـ "الجمهورية" و"القوانين". وفيما يتعلق بدراسة السكان يشير أفلاطون في كتابه "الجمهورية"، على أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد معين أطلق عليه **الحد الأمثل**، ويقوم السكان بتعويض ما فقد من أقرانهم سواءً من جراء الأمراض، أو الحروب. وحذّر من الزيادة في العدد عن الحد المقرر، وذلك بغية بقاء الدولة بالحجم المتوسط في عدد السكان خوفاً من مخاطر الفقر والمجاعة التي تؤدي إلى الموت

---

(17) معن خليل عمر، تاريخ الفكر الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق 1985، ص. 43.

وتكون عائقاً لحكم المدينة (الدولة) حكماً عادلاً[18]. وفي كتابه "القوانين" وضع أفلاطون المقدار المحدد للحد الأمثل للسكان في المدينة، ومبررات هذا الحد؛ ونرى أن أفلاطون قد حدد الحد الأمثل للسكان بـــ (5040) نسمة، مع ملاحظة أن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين، وأكد على أن لا يزيد العدد أو لا ينقص[19].

حدد أفلاطون هذا الرقم لجملة أسباب ومبررات منها أن العدد (5040) يقبل القسمة على كل الأعداد من (1– 10)، كما أنه يقبل القسمة على العدد (12) إذ إنه يعتقد أن من المناسب تقسيم الأراضي اليونانية إلى (12) جزءاً؛ من جانب آخر يظن أفلاطون أن لهذا العدد (5040) دلالة دينية وأسطورية لدى السكان، الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم، وأن على الحكومة التدخل في الحفاظ على الحد الأمثل لسكان الدولة، وذلك للحفاظ على الحياة السعيدة والرغيدة للسكان بأية طريقة كانت[20].

([18]) Adolphe Landry, Treated Demographic, Pares –Hill. Monaco. 1949. p. 59.

([19]) نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، دار المعرفة، مصر، 1969، ص. 72.

([20])علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 45.

أرسطو والسكان (284 –322 ق.م)

يعد أرسطو أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون في الاهتمام بالمسائل السكانية وأوسع منه. إهتم بالتوزيع السكاني، أي توزيع السكان على وحدات المجتمع التي قسمها إلى ثلاث وحدات: أسرة، قرية، مدينة، فضلاً عن تقسيم العمل والمهن وتوزيعها على السكان كالمهن الطبيعية (زراعة، صيد، تربية حيوانات) ومهن غير الطبيعية (تجارة، صناعة)[21]. أكد أرسطو على ضرورة وجود لا حجم ثابت للسكان، ولم يكن متعارضاً مع أستاذه في العدد (5040)، بل كان مناصراً لآرائه في أن الدولة هي المسؤولة من الحد الأمثل للسكان والحفاظ عليه ولا سيما تلبية حاجات الشعب من ضروريات الحياة والحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من الفقر والأمراض والأوبئة. ونجد أن أرسطو وافق على فكرة الإجهاض والتخلص من أي طفل يعاني من نقص أو فيه عيب في التكوين الخلقي[22]. ويشير أرسطو إلى أن أفضل حجم مناسب لسكان المدينة هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان بشرط توفير الحاجات الضرورية

---

(21) Kammeyer ,C, Op .Cit. p. 6.

(22) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الأول للتفكير الاجتماعي وتطوره، مطبعة البيان العربي، بيروت، 1975، ص. 55.

لهم، على أن لا تصبح عملية الرقابة والضبط عسيرة، ولذلك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار. ومن بين العوامل التي تمنع زيادة السكان في نظر أرسطو هو الإجهاض، وترك الأطفال في العراء[23].

الفلاسفة العرب والسكان

لم تخل كتابات فلاسفتنا العرب من الاهتمام بالمسائل السكانية سواء من خلال الاهتمام بالفرد كعنصر في المجتمع السكاني أو من خلال الاهتمام بالمجتمع ككل .

الفارابي والفكر السكاني (870 - 950 م)

بدأ الفارابي بحوثه الاجتماعية والسكانية بتحليل حقيقة الاجتماع الإنساني والدوافع الأساسية إلى قيامه. وقسم الفارابي في كتابه "أهل المدينة الفاضلة" المجتمعات السكانية الإنسانية إلى نوعين:

- المجتمعات الكاملة.
- المجتمعات الناقصة، غير كاملة[24].

---

(23) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع - دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988، ص. 99.

(24) بيرفرمون، السكان والاقتصاد، مصدر سابق، ص. 25.

المجتمعات الكاملة هي المجتمعات التي يتحقق فيها التعاون بين سكانها وبذلك تستطيع جلب السعادة للإنسان، أما المجتمعات الناقصة غير الكاملة فهي المجتمعات التي يتوفر فيها التعاون الاجتماعي بين سكانها ولا تستطيع تحقيق السعادة لها. ميز الفارابي بين نوعين من المجتمعات على أساس: الخلق الطبيعية – البيولوجية، والشيم الطبيعية، واللغة، إضافة إلى ذلك، أرجع الاختلافات إلى الموقع الجغرافي للمجتمعات على الكرة الأرضية والمناخ (الهواء، الماء، النباتات، الحيوانات) وما لها من أثر على تغذية السكان، وهذا كله يؤثر على أخلاق وسلوكيات السكان في مجتمعاتها، بذلك يصف المجتمعات السكانية على أساس سلوك أفرادها واتجاهاتهم وأسلوب العيش فيما بينهم. قام الفارابي في "المدينة الفاضلة" بتحليل حقيقة الاجتماع الإنساني والدوافع الأساسية إلى قيامه، وهذا يعكس الجانب الاجتماعي في وصف السكان وذلك من خلال ما بينه من أن الفرد في أي مجتمع سكاني لا يستطيع العيش لوحده، ولا يتمكن من الوصول إلى غاياته ولا يحقق رغباته إلا بالتفاعل والتكيف مع مكونات المجتمع السكاني الذي يعيش فيه[25].

([25]) أبو نصر محمد الفارابي، السياسة المدنية، تحقيق: فوزي متري نجار، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1962، ص. 6.

إبن خلدون والفكر السكاني (1332 – 1406 م)

يقدم لنا العلامة ابن خلدون بعض الأفكار التي أثرت فيما بعد في تطوير الاهتمام بدراسة السكان، حيث يذهب إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محددة تؤثر فيها على عدد المواليد والوفيات، بما يؤثر على النمو السكاني، وعندما ينتقل المجتمع إلى المراحل الأخيرة من تطوره يشهد ظروفاً ديموغرافية مخالفة تماماً لبدايته، إذ ينخفض فيها معدل الخصوبة ويرتفع معدلات الوفيات. ويوضح إبن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع على المواليد والوفيات فيها باعتقاده في الخصوبة العالية في المراحل الأولى من تطور المجتمع التي تعود إلى نشاط السكان من النواحي الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وعلى ثقتهم ومقدوراتهم العقلية والفكرية والعضلية، أما المرحلة الأخيرة من حياة المجتمع فتظهر وتنتشر فيها المجاعات والأوبئة فتقل نشاطات السكان الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فيتحلل المجتمع من جديد[26].

---

(26) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع – دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مصدر سابق، ص. 107.

أما فيما يتعلق بالجزء الآخر من أفكاره فتتمثل في تعمير الأرض بعد خرابها، إذ يركز ابن خلدون على الدور الايجابي للسكان في تحقيق العمران، فهو يرى أن سبب نقص العمران يكمن في تناقص أعداد السكان وهذا ما يكون بسبب الحروب، أو بسبب الوفاة. ويرى أن الأرض هي مسؤولية الإنسان وعليه أن يتولاها برعايته وعمله، لذلك توجب أن يكون عدد السكان كبيراً ليعمل الإنسان على تحويل الأرض من شكلها الأولي البدائي (الوحشي) إلى شكل جديد خصب قادر على الإنتاج، أما إذا تناقص عدد السكان وقل العمل فستتحول الأرض من خصبة إلى جرداء غير صالحة للعيش الإنساني[27]. وتناول مدى تأثر السكان بالأقاليم التي يعيشون فيها من ذلك أثر الهواء على ألوان البشر وطبيعة أخلاقهم والخصب والجوع وأثرهما في الأبدان والأخلاق والسلوك. وتناول السمات التي تتصف بها الحياة البدوية من خير وشجاعة واحترام وكذا سمات الحضر[28].

ويعد ابن خلدون من أنصار التيار المتفائل في السكان انطلاقاً من أن الإنسان هو الذي يخلق الإنتاج بعمله ويحقق

---

(27) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 43.

(28) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزغبي، شركة دار الأرقم بن أبي أرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص. 37-44.

الفائض الذي هو سبب كل عمران وتقدم. ويمكن توزيع فكر ابن خلدون في السكان إلى جزءين: الأول يتعلق بنظرية الدورة الخلدونية، والثاني يتعلق بنظرية التطور التي يرى فيها ابن خلدون أنها نظرية عمرانية شاملة للإنسان في نسق كوني[29]، وأكد ابن خلدون في تفسير النظرية الدورية على أثر العوامل الايكولوجية والقوانين الديموغرافية (تزايد السكان) وعوامل أخرى سياسية، واقتصادية، وهذا يعني أن الأمر لا يتعلق فقط بالعوامل البيولوجية المحضة بل تتداخل جملة هذه العوامل. ولعل إبن خلدون يعطي الدور الأهم لطموح السكان نحو التحضر لا سيما سكان البدوية، وهي عبارة عن صراع بين حضارتين (عمرانيتين) من دون أن يعني ذلك عدم وجود صلات بينهما، بل متعايشتين معاً في عالم واحد[30].

---

[29] حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني- قواعد ومنهج، دار المعارف، مصر، 1985، ص. 354.

[30] عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند إبن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1980، ص. 332.

الفصل الثاني

نظرية مالثوس في السكان

تمهيد

ليس هناك من شك أنه ما من نظرية وجدت من الشهرة والرواج ما استحوذت عليه النظرية المالثوسية. وحتى يتسنى لنا تقدير الفكر المالثوسي يجب الإلمام بفكرة عامة عن الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها هذا المنظِّر، فقد ولد توماس روبرت مالثوس في إنكلترا عام 1766، وتوفي عام 1834. كان كاتباً متفوقاً في جامعة كمبريدج والتحق كاهناً بكنيسة انكلترا عام 1797. عمل أستاذاً للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 حتى وفاته. عاش هذا المفكر في زمن كان التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا يشهد تغيرات

هامة تؤدي إلى حدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان، وكان أهم هذه التغيرات هو التحسن في إنتاجية الإنسان في قطاعي الزراعة والصناعة، مما أتاح بعض التحسن البطيء في الأحوال المعيشية لقطاعات واسعة من السكان[1].

المبحث الأول

ظروف تبلور الفكر المالثوسي

إستندت نظرية مالثوس على المعلومات والبيانات التي كانت متوفرة في انكلترا والولايات المتحدة الأميركية، وبعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حول عدد السكان ومعدل الإنتاج من الأرض واستخلص النتائج العامة. وتضافرت وتفاعلت العديد من العوامل في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في تاريخ الفكر الإنساني وفي تبلور الفكر المالثوسي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من مشاكل سكانية متمثلة بالهجرة،

---

(1) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، دار الكتب الجامعية، مصر، 1988، ص. 40.

والبطالة، والانحراف، وظهور الجريمة، وانتشار الفقر[2]، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الثورة الفرنسية والاضطراب السياسي، فضلاً عن الأفكار التي جاءت بها الثورة والتي لم تلقَ الرضا والقبول عند مالثوس وعند المدافعين عن النظام السياسي في إنكلترا[3].

- تقدم البحث العلمي والإحصاء. ساهم نمو وتقدم الأسلوب العلمي في البحث وإحصاء الدراسات السكانية للإفادة من طرقه وأساليبه في عرض البيانات السكانية في رسوم وأشكال بيانية إلى جانب ظهور مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة وتزايد استخدام المسوح الميدانية لتحديد وكشف العوامل المؤثرة في توقيت المواليد ومعدلاتها[4].
- التقدم في العلوم البيولوجية التي أعدت معلومات حول صفات السكان النوعية، والفيزيقية، والنفسية، فضلاً عن دراسة

([2]) وايرن س، تومسون، ودافيت لويس، مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوي وعبد المنعم الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1969، ص. 25.

([3]) محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية بالإسكندرية، مصر، 1970، ص. 181.

([4]) منصور الراوي، سكان الوطن العربي بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص. 19.

السلالات البشرية، كل ذلك ساهم في أن يشهد الفكر السكاني تقدماً علمياً ملحوظاً على يد توماس روبرت مالثوس، إذ امتاز عن سابقيه في معالجته للمسألة السكانية أنه اخضع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام قام فيه بمقارنة ما بين العلوم الطبيعية والموارد المعيشية محذراً من كثرة النسل، وكانت أفكاره تمثل تحولاً في الدراسات السكانية والاتجاه نحو الدراسة العلمية(5).

تجلت أهم الأسس التي اعتمدها روبرت مالثوس في مقالتيه:

- إن الطعام ضروري لوجود الإنسان، وإن الشهوة الإنسانية ضرورية وستبقى على حالتها الراهنة.

- إن هناك تناسباً طردياً بين حجم السكان والموارد الغذائية، وإن الزيادة في عدد السكان لا بد أن تكون مصاحبة لزيادة في الموارد الطبيعية.

- إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء، ومن ثم فسكان العالم يزدادون عامة على أساس متوالية هندسية

---

(5) Kirk. S Population, International Encyclopedia of the Social Sciences ,The MacMillen COMP. New York . 1968, p. 53.

(1-2-4-8-16-32)، بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متوالية عددية وحسابية (1-2-3-4-5). يتضاعف السكان بهذا الأسلوب إذا لم تقابلهم عوائق كالحروب، والمجاعات، والأوبئة والأمراض، بينما لا نجد هذا التضاعف موجوداً في الموارد الغذائية. ومعنى هذا أن سكان العالم سيواجهون آجلاً أم عاجلاً مشكلة نقص الموارد الغذائية[6].

- حدد روبرت مالثوس نوعين من الموانع يساعدان على الحد من الزيادة السكانية، **الأولى: الموانع القسرية** المتمثلة بـــ: العمل في مهن غير صحية، الفقر، الأمراض والأوبئة، والحروب، والمجاعات، **أما الثانية: الموانع الأخلاقية** المتمثلة بـــ: الزهد، والعفة، وتأخر الزواج، والتكاليف الباهظة للزواج[7]. إنتقد روبرت مالثوس الإنسان الفقير الذي يتزوج لينجب أطفالاً ليس لهم مكان شاغر على "مائدة الطبيعة"، وليس له الحق في طلب المعونة من المؤسسات الخيرية وغيرها ما دام قد اقترف ذنباً بحق نفسه بمعارضته

---

(6) عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، مصدر سابق، ص. 26.

(7) رمـــزي زكـي، المشكلـــة السكانية وخرافـــة المالثوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 1984، ص. 29-31.

قوانين الطبيعة وعدم الإصغاء إلى صوت العقل. ويقول روبرت مالثوس بأن "الفقير" يتهم رعايا قريته وجمعياته الخيرية بعدم إغاثته، ويتهم الأغنياء الذين لا يمدون له يد المساعدة، ويتهم المؤسسات الاجتماعية بعدم إعالته، وحتى قوانين السماء يتهمها لأنها وضعته أدنى درجات السلم الاجتماعي، محاطاً بالبؤس والفقر. وهو في محاولاته البحث عن مصدر بؤسه وشقائه ليوجه إليهم الإتهام، فإنه ينسى أن يوجه اتهامه للمصدر الوحيد لما يعاني منه من فقر وتعاسة، وهذا المصدر هو نفسه وهو وحده الذي يستحق اللوم والعتاب[8].

المبحث الثاني

الانتقادات التي وجهت إلى أفكار روبرت مالثوس

تعرضت أفكار روبرت مالثوس إلى انتقادات لاذعة من مختلف الاتجاهات الفكرية والمذهبية، وقد أسهم في انتقاد هذه الأفكار علماء وكتّاب ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة ويمكن تحديد أبرز الانتقادات بما يلي:

---

(8) ألفريد سوفي، مشكلة السكان في العالم، ترجمة: جلال صادق، المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر 1960، ص. 5.

- إن أفكار روبرت مالثوس استندت إلى بعض الافتراضات المنافية للعلم والمخالفة للواقع، فقانون التكاثر الهندسي للسكان لا يظهر إلا في الحالة التي لا يعترض نمو السكان فيها أي عارض، الأمر الذي يعني أن إطلاق صفة القانون عليه يظل موضع شك وتساؤل، إذ إن التعدادات المختلفة للسكان أثبتت خطأ ذلك. كما ارتكب روبرت مالثوس خطأً علمياً حينما أراد أن يجعل من أفكاره قانوناً عاماً يسري في كل زمان ومكان، وقد تناسى بأن هناك مديات زمنية شهدت تراجعاً في النمو أو ركود النمو بسبب الظروف المحيطة بها[9].
- إستند روبرت مالثوس لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء حسب المتوالية الحسابية إلى قانون تناقص الغلاة، ومن المعروف أن مثل هذا القانون لكي يظهر يتعين الافتراض بأن وسائل الإنتاج لا تتطور، كما القانون تجانس وحدات عناصر الإنتاج المتغير وثبات عناصر الإنتاج الأخرى، وهي افتراضات غير واقعية، إذ أثبت الواقع أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على وفق وتأثر قد تفوق وتأثر نمو السكان بفضل التوسع العمودي والأفقي للإنتاج، لذلك فان

(9) Malthus: Essai sur le principe de la population, Edition Gallium, Paris, 1945, P. 448.

النظرية تكون قد اعتمدت التحليل الاستاتيكي. وخلافاً لما ادعى روبرت مالثوس، بشأن وجود علاقة طردية بين الزيادة في الإنتاج الغذائي وبين الزيادة السكانية، فإن التجارب والدراسات والوقائع أثبتت إن مثل هذه العلاقة هي عكسية، فمعظم الزيادات في حجم الإنتاج يرافقها انخفاض في وتيرة النمو السكاني والعكس صحيح[10].

- إقتصر روبرت مالثوس على النشاط الزراعي بوصفه مصدراً وحيداً للغذاء مهملاً المصادر الأخرى التي تسهم في زيادة الموارد الغذائية سواء بشكل مباشر مثل قطاع الصناعة الغائية أو بشكل غير مباشر من خلال قطاع الصناعة التحويلية التي تدعم النشاط الزراعي وتمده بالمستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاج، كما يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل إضافية. فضلاً عن ذلك فإن وجهة نظر روبرت مالثوس للإنسان أحادية يعده مستهلكاً فقط، فالإنسان هو منتج ومستهلك معاً، فقد استند فقط إلى مفهوم الكثافة العضوية، (الكثافة السكانية هي العلاقة بين حجم السكان وبين مساحة الأرض الصالحة للاستغلال)، إذ إن اعتماد هذا المفهوم

---

(10) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، مصدر سابق، ص. 31.

للكثافة لتفسير ظاهرة الفائض السكاني أو الاكتظاظ السكاني يقود إلى إهمال أهمية الطاقات الإنتاجية الاحتمالية لأنواع الأراضي الأقل خصوبة وما يمكن أن تسهم به في الإنتاج وخلق فرص العمل. ولعل أهم انتقاد يمكن أن يوجه إلى روبرت مالثوس هو اعتماده المطلق على أفكار غيره من المفكرين أمثال آدم سميث، وثاوتستد، إذ أكد العالم (ساوكر) في كتابه "قانون السكان" على أن روبرت مالثوس لم ينتحل هذه النظرية فحسب بل اتهمه بسرقتها(11).

رغم الانتقادات التي وجهت إلى مفكرنا فإنه عُدَّ الأب المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان لاستخدامه الإحصاء والأسلوب العلمي لدعم أفكاره حول حركة السكان ونموهم وتقصي الحقائق والتغير في علاقتها برفاهية الإنسان، كما أنه هو الذي أدخل دراسة السكان في نطاق علم الاجتماع بعد أن استخدم المناهج الإحصائية العلمية الدقيقة، فقد كان روبرت مالثوس، ورغم الانتقادات الموجهة إليه، عالماً اجتماعياً أكثر منه فيلسوفاً لما قدمه وأضافه من قيمة علمية دفعت العلم نحو آفاق جديدة، ولهذا السبب فإننا ما زلنا نجد الكثير من الفائدة في أعماله وأفكاره.

---

(11) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 114.

وفيما يلي عرض لملخص دراسة سكانية حديثة تناولت بالتحليل النقدي نظرة مالثوس. فقد أشارت الدراسة الموسومة "رؤية المسألة السكانية كاملة" إلى أنه منذ أن كتب مالثوس مقالته في قاعدة عدد السكان عام 1789، إلتصقت الصفة المالثوسيون على الذين يؤمنون بأن السكان يضغطون على موارد الأرض. ويعتقد معارضوهم بأن هذا الاتجاه يتجاهل إمكانية البشر الإبداعية، ويسمى المتفائلون أحياناً، أي المؤمنون بالوفرة، أو الماركسيين، حيث إن ماركس كان من أغلظ نقاد مالثوس[12].

(12) لوري اندمازور، ما وراء الأرقام: قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة، ترجمة سيد رمضان هدارة، ونادية حافظ خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية، مصر، 1993، ص. 35.

الفصل الثالث

النظريات الحديثة في علم اجتماع السكان

تمهيد

وضع روبرت مالثوس أسلوباً في النظريات السكانية اتبعه أغلب المنظِّرين الذين ظهروا من بعده لتفسير الزيادات السكانية، وتميزت بأنها أكثر تفاؤلاً في تفسيراتها من الفكر المالثوسي. هذه النظريات أخذت تفسيرات متباينة للظواهر السكانية، فضلاً عن أنها ربطت بين المتغيرات البيولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية من جانب، والمتغيرات السكانية من جانب آخر، تمثلت في نظريات العلماء والمفكرين الذين وظفوا كتاباتهم لتفسير الظواهر السكانية تفسيراً علمياً يتناسب وأهمية الموضوع. وسنعرض في هذا المبحث بإيجاز لبعض من هذه الأفكار والنظريات السكانية.

المبحث الأول

التفسير البيولوجي للنظرية السكانية

تعتمد هذه النظريات أساساً على فكرة الاعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه، وطبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه وزيادة عدده بنسبة معينة وفي اتجاه لا قدرة للإنسان على التحكم فيها"[1]. هذه الفكرة توضح لنا كيف كان علماء الحياة يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، دون تدخل الإنسان في ذلك وعلى النحو التالي:

1- ميشيل توماس سادلر (1780- 1835م.)

يرى سادلر في كتابه "قانون السكان" الذي أصدره في العام (1830) أن " قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسياً مع عدده"[2]، ويعني ذلك أن تكاثر الإنسان عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بنفسها وتتدخل العوامل البيولوجية في حمايته من

---

(1) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، مصدر سابق، ص. 32.

(2) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، مصدر سابق، ص. 61.

التضخم. وأكد سادلر من ناحية أخرى وجود علاقة عكسية بين ظاهرة الفقر وبين الخصوبة، وتظهر هذه العلاقة بشكل واضح في المجتمعات البدائية التي يعيش الإنسان إلى مراحل أعلى من سلم التطور، أي إلى مراحل الرعي، والزراعة، والصناعة، والخدمات. إن هذا التطور الحضاري والاجتماعي ما هو إلا زيادة في الثروة التي يعرِّفها سادلر بزيادة كثافة السكان[3].

واعتقد سادلر أن الاختلاف في درجة قدرة الإنسان على التناسل لا تتأثر بالبؤس والرذيلة، بل تتأثر بالسعادة والغنى، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليه، وأن في كل مرحلة من مراحل الرقي الإنساني وتحول المجتمعات من حياة الصيد، والزراعة إلى الصناعة، والحضارة الحديثة ينقص بالتدريج عدد السكان إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من "السعادة والرفاهية"؛ وتضم هذه الفكرة أسساً طبيعية للتفاؤل في مستقبل الإنسان من الناحية الاقتصادية[4]، ويعتبر الإنسان عقيماً نسبياً إذا كان غنياً، وينجب المرء أطفالا يتناسب عددهم مع درجة فقره. ولكن وبالرغم من التفاؤلية التي ميزت أفكاره إلا

---

(3) Michael, Th. Sadler, The Low of Population, London, 1830. p. 55.

(4) سدني، هـ، كونتز، النظريات السكانية، مصدر سابق، ص. 44.

أنها لم تخلُ من العيوب وتعرضت للنقد، إذ تقوم أفكار "سادلر" على دراسة كل الحقائق المعروفة عن السكان ونموهم، لأن (الصينيين، والهنود، والمصريين) من أكثر شعوب العالم مقدرة على التناسل، ولكن في الوقت ذاته تعاني هذه الشعوب من الزيادة السكانية الخطيرة. ويؤخذ على سادلر أيضاً أنه لم يميز بين القدرة على الإنسال (Fecundity) وبين النمو الفعلي للسكان (Fertility)، في الوقت الذي اثبت فيه روبرت مالثوس أن عدد السكان يزداد مع زيادة القدرة على التناسل، لكن التكاثر أو مدى نموه وتزايده يكون ضعيفاً أو معدوماً نتيجة لارتفاع نسب الوفيات[5].

2- توماس دبلداي (1790- 1870 م).

يذهب دبلداي في كتابه "قانون السكان الحقيقي"، الذي نشر عام 1837، إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، وبالتالي إشارة منه إلى أن هناك علاقة عكسية ترتبط ارتباطاً عكسياً مع موارد الغذاء، فكلما تحسن مورد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية[6]. وتوصل دبلداي إلى النتيجة

---

(5) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، مصدر سابق، ص. 61.

(6) محمد الغريب عبد الكريم، سوسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص. 21.

الآتية: يتكاثر السكان لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة ويتناقص بين الأثرياء، في حين يحافظ السكان على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة[7]. وانتقد دبلداي على قوله "إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤساً، وإن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء أمر لا يزال موضع جدال ولا تسنده الحقائق ولا يمكن الحزم به".

3- سبنسر (1820- 1903م).

فيلسوف ومفكر انكليزي، إشتهر بفكره الاجتماعي المرتكز على التفسير البيولوجي، له مؤلف بعنوان "الأسس البيولوجية" الذي يعبّر فيه عن آرائه ضمن فلسفة التركيب، وعن اتجاهات السكان التي لأوضاعها عام 1854، ويعد المبدأ التطوري أساس كل أفكاره، وادعى فيها بوجود عداء أساسي بين الفردية وبين التكوين، أي كلما ازدادت الحضارة تعقيداً تستهلك نسبة أكثر من الطاقة الفيزيولوجية المتيسرة للجنس في الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير، ومن ثم يبقى قدر أقل من الطاقة المتيسرة من أجل مصالح وأنشطة التناسل. وعلى أي حال يبدو أن كثرة الإنسال أمر غير مقبول في

---

(7) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، مصدر سابق، ص. 54.

الحضارات المتقدمة والناضجة، وهذا المبدأ يتضمن نقداً لنظرية روبرت مالثوس والأفكار التشاؤمية[8].

ويرى سبنسر أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلب من الإنسان أن يبذل جهوداً إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يؤدي إلى خفض قدرته على التوالد. ويشير إلى أن هناك تعارضاً طبيعياً بين اهتمام الإنسان بنفسه وبين قدرته على الإنسال، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين كـ (العمل والتعليم وغيره)، ضعف اهتمامه بالتكاثر، لذلك فقد ظن بأنه يوجد تناقص طبيعي في القدرة على التكاثر والإنجاز الفردي، أي القدرة على الإنجاب، لا سيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتاً وطاقة ويصيبهن بالضعف، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية لأن يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح[9].

ويرى سبنسر أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الإنسال، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها، فزيادة السكان تدفع الإنسان إلى الأمام، وأن

---

(8) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 57.

(9) عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، مصدر سابق، ص. 70.

الضغط السكاني في رأي سبنسر يمثل عاملاً ايجابياً لأنه يحث على استغلال الموارد المتاحة[10]. ولا تخلو أفكار سبنسر من عيوب، كما أنها تعرضت للنقد، إذ وجه سبنسر جلّ اهتمامه إلى وضع نظرية في المسألة السكانية تنسجم مع نظريته العامة في التطور البيولوجي. والواقع أن الحياة لا تنطوي على ذلك الترابط الجميل الذي كشفه في نظريته، وأنه إذا كان هناك حقاً تنافر بين التناسل والنضوج الذاتي للفرد فهو ذات أهمية قليلة بكل تأكيد، حيث إن الخصوبة المتناقصة إذا ما ظهرت في مجتمع ما فإنها تنتشر انتشاراً واسعاً، كما حدث في المجتمعات الأوروبية، وذلك لا يدل على حدوث تغييرات فيزيولوجية متأصلة في بنية الإنسان. كما أن العديد من الدراسات أكدت صحة وأثر التعليم للمرأة في قدرتها على الإنسال، وأن هناك ارتباطاً بين فترة الدراسة وقلة عدد الأطفال. إن هناك عوامل اجتماعية كثيرة تختبئ وراء هذه الأرقام منها أن المرأة إذا انشغلت بالتحصيل التعليمي فلا بد وأنها قد جاوزت أهم فترات خصوبتها قبل زواجها، وهذا عامل بسيط من العوامل التي لم يتطرق إليها العالم سبنسر[11].

---

(10) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، مصدر سابق، ص. 55.

(11) وايرن س، تومسون، ودافيت لويس، مشكلات السكان، مصدر سابق، ص. 63.

4- كاسترو (1848-1918م.)

من رواد المدرسة البيولوجية. إهتم بالقضايا السكانية، وجلّ أفكاره تضمنت أن الخصوبة السكانية تنظم عن طريق التغذية، وأن نوع البروتين وكمية استهلاكه يتحكم في عملية الخصوبة البشرية. وأشار إلى أن زيادة كمية البروتين تعمل على الإقلال من القدرة الإنجابية، وذهب في كتابه "جغرافية الجوع" (Hungry geography) إلى أن النظرة السكانية تنطوي على أن الجوع ضرورة لا يمكن تجنبها، وأن تحديد الأسرة ينبغي أن يتم إجبارياً.

رفض كاسترو النظرية المالثوسية التي تحاول الفصل بين الإنتاج والسكان ويقرر أنهما شيء واحد، فالإنتاج يعتمد على السكان مثلما يعتمد هذا الأخير على الأول(12).

ويركز كاسترو على أهمية دور المستعمرات في إشاعة الفقر في الدول المستعمرة، فالاستعمار يعمل على تخريب الاقتصاد الوطني لتلك الدول، إذ تخصَّص الزراعة في إنتاج المحاصيل التجارية لأغراض التصدير من خلال الاستحواذ على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة والأفضل موقعاً تاركاً

---

(12) ثروت إسحاق، السكان، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص. 196.

للسكان الأصليين الأراضي الفقيرة ذات الإنتاجية الواطئة والمستغلة على وفق طرق بدائية، وبذلك يشيع الفقر والعيش الضنك لدى هؤلاء السكان.

إنتقد كاسترو في نظرية السكانية أنه اهتم بعامل واحد وهو الغذاء، واعتبره العامل الأكثر أهمية في الخصوبة البشرية.

5- كواردو جيني (1884- 1965 م.)

هو مفكر اجتماعي ايطالي، إهتم لدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشراً على تطور وتغير المجتمع. وقد عرض جيني لقضايا النظرية في مؤلفه الذي أعطاه عنوان "أثر السكان في تطور المجتمع" الذي نشره في العام 1912. وعلى الرغم من أن هذه القضايا النظرية قد عالجت نمو السكان، إلا أنها كانت تنحصر في معظمها في تحليل العلاقة بين السكان وتطور أو تغير بناء المجتمع، خاصة من النواحي البيولوجية والمورفولوجية، أو البنائية، والاقتصادية والثقافية، وأثر السكان أيضاً في وقوع الأزمات الاجتماعية داخل المجتمع. ويمكننا أن نلخص نظرية جيني في ما يلي:

1- يسلّم بأن المجتمع يمر بمراحل ثلاث هي النشأة والتكوين، ائالتقدم والازدهار، والاضمحلال والفناء.

2- إفترض جيني أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع يمكن أن نلاحظ خصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجية والاقتصادية وغيرها[13].

ملاحظات نقدية على نظرية جيني:

أ- يلاحظ أن جيني يفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد عدد السكان بالارتفاع والانخفاض تتمثل في العوامل البيولوجية وضعف القدرة على الإنسال، وهو افتراض يصعب قبوله، ذلك لأن العلم قد أوضح خطأ التفسير استناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها.

ب- إستمد جيني الوقائع التي بنى عليها نظريته هذه من تاريخ بعض الشعوب وفي مقدمتها اليونان والرومان، ولكن يلاحظ أن هناك شعوباً مثل الصين والهند قد أخذت في تطورها اتجاهاً مغايراً لاتجاه تطور المجتمع كما تصوره جيني.

---

(13) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 121.

ج- هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر في انخفاض معدل نمو السكان، من أهمها المجاعات والوفيات والإجهاض وانخفاض نسبة المواليد، وهي عوامل لم ينتبه إليها جيني وقد يؤثر ظهورها في أن يسير تطور المجتمع باتجاه يختلف كلياً عن الاتجاه الذي تصوره جيني، مع وجود عوامل الهجرة والحروب (14).

وبصورة عامة، فإن أصحاب الاتجاه الطبيعي (البيولوجي) اهتموا بمحاولة اكتشاف قوانين الطبيعة لتطبيقها على الإنسان باعتباره كائناً في هذه البيئة كالأشياء الجامدة، مرجحين نقص السكان إلى ضعف العامل البيولوجي للإنسان ليس إلا.

المبحث الثاني

التفسير الاقتصادي للنظرية السكانية

هو الاتجاه الثاني في الفكر السكاني أو النظريات السكانية، فعلى الرغم من أن المعطيات الديموغرافية والاقتصادية المتعلقة بها كـــ "الدخل، والثروة، والأجر،

(14) صفوح الاخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1980، ص. 19.

والبطالة"، من جانب، والمعطيات الديموغرافية كـــ "الخصوبة، والوفيات، والهجرة"، كانت معطيات غير كافية، إلا أنه تم التركيز عليها لفترات طويلة، وظلت هي العناصر المسيطرة في كثير من النظريات السكانية التي ربطت بين الاقتصاد والسكان التي قدمها العلماء على مشارف القرن التاسع عشر[15]. وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى قسمين: النظرية الاقتصادية التقليدية، والنظرية الاقتصادية الحديثة.

1- النظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية)[16]

وهي ثلاث نظريات تمثلت فيما يلي:

أولاً: نظرية مستوى الكفاف: تنص على أن استمرار النمو السكاني (الزيادة السكانية) سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، وبالتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة (تقدَّر بنحو 25 عاماً) إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف. وأهم رواد هذه النظرية جون ستيوارت ميل، الذي اعتقد أن مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يعتمد على معدل السكان مقسوماً على رأس المال.

---

(15) محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص. 26.

(16) يونس حمادي علي، مبادئ علـــم الديموغرافية، مصدر سابق، ص. 56 - 58.

ثانياً: نظرية الوضع الساكن: تنص هذه النظرية إلى أن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤديان إلى هبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتاً، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، وأهم روادها ساي، فون، وسبنيور، وهذا سيخلف أثاراً خطيرة على الأوضاع الاقتصادية أهمها:

1- توقف الثروة القومية ورأس المال المستخدم.

2- إنخفاض الطلب على العمال.

3- إنخفاض أجورهم[17].

ثالثاً: نظرية الغلة المتناقصة: يعد العالم ريكارد أول من بحث في مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها على التنمية الاقتصادية، ويشير بأن قانون الغلة المتناقصة يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان دون أن يقابل ذلك زيادة الأراضي الصالحة للزيادة[18].

---

(17) محمد الغريب، سوسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص. 28.

(18) Spengle , J, Economics & Demography, University of Chicago Press, 1959, p. 794.

2- النظرية الاقتصادية الحديثة

ظهرت عدة تيارات وأفكار من قبل علماء مختلفين كانت بمثابة التمهيد لظهور أفكار العالم كارل ماركس، ويعد العالم انجلز أهم من قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية للعلاقة بين السكان والعوامل الاقتصادية، وأشار إلى أن الطاقة الإنتاجية للإنسان غير محددة لأن الإنتاجية على العموم يمكن أن تزيد استخدام رأس المال والأيدي العاملة والعلم، فضلاً عن أن فائض السكان في ظل النظام الرأسمالي يرافقه فائض رأس المال، ويمكن هذا التناقض في النظام الرأسمالي الذي يمكن التغلب عليه بتنظيم المجتمع من جديد. ويعتقد انجلز أن المجتمع الاشتراكي ستكون لديه قدرة إنتاجية متطورة خاضعة إلى تخطيط دقيق[19].

1- كارل ماركس والسكان

جاءت نظرية ماركس في السكان عرضاً من نظريته العامة التي ترى في النظام الشيوعي العلاج الوحيد للمتاعب الاقتصادية التي يعانيها الإنسان في أي مجتمع كان، إذ تؤكد

---

(19) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، مصدر سابق، ص. 56 -58.

المدرسة الماركسية نسبية المسألة السكانية. وقد ربط ماركس ظهور المشكلة السكانية بمرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي الرأسمالية الصناعية[20]. ولم يؤيد ماركس فكرة أن الفقر والشقاء يرجعان إلى أي ميل طبيعي في الإنسان إلى الإنسال وزيادة عدد الأطفال إلى الحد الذي يزيد عن قدرة الإنسان على إعالته، كما قرر مالثوس من قبل، ورأى بأن الفقر والبؤس إنما يدينان بوجودهما في زمان ومكان معينين إلى النظام الاقتصادي الذي يسود في المجتمع فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع وتظهر البطالة. ويشير ماركس أنه لا يوجد قانون عام وثابت للسكان وإنما لكل عنصر ولكل مجتمع قانون سكاني خاص به [21].

فضلاً عن ذلك، فإن ماركس رأى بأن فائض السكان نسبي من ناحية، ومرحلي من ناحية ثانية، وهو اقتصادي قبل أن يكون ديموغرافياً من ناحية ثالثة، فهو يزول بزوال سببه الذي يتلخص بعلاقات الاستغلال الرأسمالي من دون حاجة إلى تدخل مباشر للحد من حجم السكان ومعدلات نموه. ورغم أن ماركس عاب سابقيه وروبرت مالثوس في تحيزهم للطبقات

---

(20) المصدر نفسه، ص. 65 .

(21) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 40.

الحاكمة في المجتمع إلا أنه وقع في نفس الخطأ، إذ تحيز لإحدى هذه الطبقات المحكومة، وهي العمالية، بشكل أثر على طريقة أبحاثه وفي نتائجه[22]. وتجاهل ماركس عدة عوامل تؤثر في النمو السكاني منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنسال، لأنه تصور أن النظام الاشتراكي يقلل من ضغط السكان على الموارد المتاحة في المجتمع ولا تظهر فيه الأزمة السكانية، خاصة مشكلة أو معضلة التزايد السكاني، وبالتالي هذا لا يتفق مع الطبيعة البشرية وطبيعة الحياة الاجتماعية للسكان[23].

2- ألكسندر موريس كارسوندز

قوام نظرية كارسوندز أن الإنسان جاهد دائماً للوصول إلى العدد الأمثل، وهذا هو العدد الذي يتيح أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد، أي أننا إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة البيئة ودرجة المهارة المستخدمة، وطبيعة عادات الناس الذين يعنيهم الأمر وتقاليدهم، وجمع الحقائق الأخرى ذات الاتصال المباشر

---

(22) وارين س. تومسون، ودافيت لويس، مشكلات السكان، مصدر سابق، ص. 73.

(23) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 104.

بالمسألة، عندئذ يتحكم الإنسان بشكل عام في أعداد أفراده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل الذي يتباين بين زمن وآخر[24]. وبهذا يوضح كارسوندز أن السكان في مجتمع ما، إما أن يكونوا قلة (under Population) أو أكثر (Over Population) أو عند الحد الأمثل (Optimal Sige). ويفترض بأن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمعات من حيث أراضي زراعية، أو ثروة معدنية، أو غيرها من الموارد التي توفر الإنتاج[25].

واعتقد كارسوندز بأن نمو الإنسان يخضع لسيطرة الإنسان نفسه نظراً لأنه محكوم بتفاعله مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية وعدده على هذا الأساس بتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير هذا التفاعل، فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة عدد والعكس صحيح، وهو هنا يخالف في ذلك روبرت مالثوس في عدد السكان الذي يزداد زيادة لا تتناسب مع موارده. وأيد كارسوندز النظرية التي تذهب إلى أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها والمتناسبة مع

---

(24) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، مصدر سابق، ص. 74.

(25) وارين س. تومسون، ودافيت لويس، مشكلات السكان، مصدر سابق، ص. 73.

ظروف الحياة و"إن الإنسان اضطر إلى ابتداع أساليب كالإجهاض، ووأد البنات، وعزل النساء كي يسيطر ويتحكم بأعداد أفراده"[26]. ووضع كارسوندز في نظريته عن الحجم الأمثل للسكان مقياساً يقاس به ذلك الحجم، وهو مراقبة متوسط الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل آخذ في الزيادة دل ذلك على أن هذا المجتمع بحاجة إلى مزيد من السكان وأنه لم يصل إلى الحد الأمثل[27].

لم يتوخَ كارسوندز الدقة في تحديد مفاهيمه، لا سيما وأنه حدد الحجم الأمثل للسكان في ضوء عامل آحادي هو موارد الثروة، أي أنه ذو طابع اقتصادي بحت، كما أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة وبيانها لدور العوامل المختلفة كالتنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي والفني، والمستوى الثقافي، والمستوى الصحي وغيرها في تحديد هذا الحجم الأمثل مما عرّض أفكاره للنقد الشديد [28].

([26]) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 96.

([27]) عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، مصدر سابق، ص. 76.

([28]) أحمد الخشاب، وكرم حبيب برسوم، علم السكان والتخطيط الاجتماعي، مطبعة القاهرة الحديثة، مصر، 1997، ص. 33.

المبحث الثالث

التفسير الاجتماعي للنظرية السكانية

تقوم النظرية السكانية على تفسير أثر العوامل الاجتماعية في السكان، وأي منها تجعله يحدد نسله أو بالعكس، وإن التغييرات السكانية لا تخضع لأي قانون طبيعي أو اقتصادي بل هي نتيجة الظروف الاجتماعية المحيطة وهي عملية ديموغرافية تتأثر بعدد كبير من العوامل المتنوعة التي يتحدد عددها تبعاً لأنواع الهيئات الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها السكان وسنعرض الآن أمثلة من هذه الأفكار التنظيرية:

1- أرسين دومون

مفكر وعالم فرنسي اهتم بالقضايا الاجتماعية المؤثرة في السكان. أصدر كتابه في العام 1890 تحت عنوان "تناقص السكان والمدينة"، الذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي، وأكد فيه على أهمية العائلة الكبيرة العدد من وجهة النظر الأخلاقية، فوجود الأطفال يعطي الوالدين الشعور بالمسؤولية والحرص وتجنبها الوقوع في الخطأ والشطط، فاحترام الأطفال للآباء يجعل هؤلاء يحترمون أنفسهم ويعود ذلك

على الأطفال بالفائدة النفسية والاجتماعية أيضاً في ظل وجود عدد كبير من الأخوة والأخوات يعيشون سوية، فسلطة الأب تزداد بزيادة عدد الأطفال. وأن الأطفال في الأسر الكبيرة العدد يتفوقون على الأطفال في أسرة الطفل الوحيد تفوقاً جسدياً وفكرياً وطاقة ومثابرة، فهم يكونون قد صمموا منذ البداية على أن يشقوا طريقهم في الحياة معتمدين على أنفسهم(29).

وعرفت أفكار دومون بالنظرية "الشعرية الاجتماعية"، أو "العزلة الاجتماعية" لأنه شبّه الفرد في المجتمع بالزيت في شريط المصباح الذي يميل إلى الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الاجتماعية، وأنه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الإنسال، وذلك لأنه يبتعد عن بيئته الطبيعية ويفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة، إذ لا يجد الوقت الكافي لتكوينها. ويرى على هذا الأساس أن زيادة عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسياً مع تكوين الفرد لنفسه، كما يرى أن للمدن الكبيرة في المجتمع الديموقراطي جاذبية هائلة ذات تأثير على الذين يعيشون قريباً منها، فللمدن كما هو معروف عناصر جذب كثيرة جداً تؤدي بالمحصلة إلى ازدحامها بالسكان(30).

---

(29) أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر،1962، ص. 4.

(30) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 52.

والمتتبع لأفكار دومون، لا سيما نظريته السكانية التي أوجزناها في الأسطر السابقة يلاحظ أنه حرر نظرية سبنسر من التنافر بين الفرد والجنس، وأن نظريته كان الطابع النفسي والاجتماعي غالباً فيها، بينما تغلب على نظرية سبنسر المسحة العضوية الطبيعية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، لم تعط نظرية دومون تفسيراً كاملاً لهبوط نسبة المواليد في فرنسا مثلاً أو في غيرها من دول العالم التي تشهد انخفاضاً في معدل المواليد. ورغم ذلك لا تخلو أفكاره السكانية من فائدة كبيرة لهذا العلم من وجهة النظر الاجتماعية، إذ وجه الأنظار إلى أهمية الظروف الاجتماعية التي تسود في المجتمع وأثرها في تزايد السكان أو تناقصه[31].

2- نظرية كنجزلي ديفز

عالم اجتماعي أميركي، إهتم بموضوع السكان. عرض قضاياه النظرية في مقالته "التغير والاستجابة في التاريخ الديموغرافي الحديث". حاول تفسير التغير الاجتماعي، وذلك بتحقيق التوازن الاجتماعي. ليس التوازن بين حجم السكان والموارد المجتمعية، وإنما التوازن بين حجم السكان ومتطلبات

(31) محمد الغريب عبد الكريم، سوسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص. 27.

البناء الاجتماعي تحقيق الأهداف التربوية، والدينية، والترفيهية التي يرمي المجتمع بلوغها. ويشير ديفز أنه إذا اختل هذا التوازن نتيجة الزيادة السكانية يميل السكان إلى التكيف مع الظروف الجديدة خلال استجابات متنوعة سماها "المتغيرات الوسيطة" كتأخير سن الزواج، أو اللجوء إلى الإجهاض، أو تنظيم النسل[32]. وأشار أيضاً إلى أن السبب الذي أدى إلى هبوط المواليد في الدول المتقدمة سببها الاستفادة من الرفاهية المتزايدة التي صاحبت تلك المجتمعات والتي انعكست آثارها على الجانب الإنجابي لسكانها.

إنتُقدت أفكار كنجزلي ديفز من حيث أن نظريته كانت ذات طابع استاتيكي غير ديناميكي، لأنها كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع وهي المجتمعات المتقدمة، وأغفلت جانباً له أهميته في الوصول إلى أعلى مستوى من التجريد، وهي المجتمعات النامية التي تختلف جوهرياً عما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية والتقدم. وقد صنفت نظرية كنجزلي من النظريات المدخل المحافظ، حرصاً على التمسك بفكرة التوازن فيها، وهي أقرب إلى الاستنباط، وخاصة في القضايا

---

(32) جمعه دمين رحومه سعد، السياسات السكانية في مصر، ط 1، مطبعة البحيرة، القاهرة، 2007، ص. 61.

التي تتعلق بالنمو السكاني وتوفير الشواهد من المجتمع الغربي[33].

3- إميل دوركهايم

أكد إميل دوركهايم على الدور الايجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال ما ينتجه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي. ولقد لخص نظريته في العبارة الآتية "تعد الزيادة السكانية عاملاً مهماً لتقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يمثل نقطة الانطلاق لسلسلة من الإصلاحات والتطورات في جوانب الحياة المختلفة"[34]. وأشار دوركهايم إلى إن زيادة السكان في المدن وفق آلية تختلف عن آلية الزيادة لسكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل آخر هو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان بصورة متراصة بعضهم إلى جانب بعض لا يحتاجون إلى مساحات كما في الأرياف، لا سيما في إنتاج قوتهم وليس من الضروري أن

([33]) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 102.

([34]) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، مصدر سابق، ص. 61.

يكون سكان المدن كبيراً ومعدل نموهم عالياً دائماً، بل إن طبيعة الحياة في المدن وما تفرضه يكفي لأن يدخل أفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم[35]. وأكد على أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة وأوسع نطاقاً كلما ازداد عدد أفراد المجتمع، إذ تزداد حالات الاحتكاك والتماس والتفاعل في ما بينهم، الأمر الذي يساعد على رفع قدراتهم في تبادل الأفعال والأعمال. واستند دوركهايم إلى أهمية أثر الكثافة السكانية وزيادة حجم السكان لإثبات نظريته، وأشار إلى أن سكان المجتمع يتجهون دوماً نحو التكيف (Condensation) بعضهم مع البعض الآخر من خلال مرورهم بمراحل اجتماعية واقتصادية حددها بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة والصناعة؛ وهكذا تزداد الكثافة تبعاً للانتقال عبر المراحل ويزداد الاكتظاظ والتركيز والاحتكاك ويتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال وردود الأفعال[36]. وتبعاً لزيادة حجم السكان وكثافته وجد دوركهايم بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة، فبحسب

---

(35) Emile Durkheim , The Division of Labar in Society, Translated by George Simpson, Glencoe, III, The Free Press, 1947, p. 289.

(36) بيروفرومون، السكان والاقتصاد، مصدر سابق، ص. 179.

آرائه فإن المجتمعات أصبحت أكثر تطوراً لأن كثافتها السكانية ازدادت، فالعلاقة طردية بين التطور والكثافة بالنسبة له. تعرضت نظرية دوركهايم للتنظير والنقد، ولم يختلف دوركهايم عن سابقيه من خلال وجود بعض الهفوات، إذ إنه اهتم بجانب واحد هو تقسيم العمل الاجتماعي في تفسيره لقضايا السكان، وطغت المسحة النفسية - والاجتماعية على نظريته، وتميزت نظريته بطابع استاتيكي فقير أغلفت التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه الناتجة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدماتية والثقافية، فضلاً عن ذلك، فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه لأفراد هذه الطاقة كانت ولا زالت موضع شك لا سيما في المجتمعات الصناعية والتكنولوجية [37].

ظهرت بعد المالثوسية أفكار وتيارات واسعة تشكلت في ثلاثة اتجاهات يمثل كل اتجاه تياراً واسعاً في الفكر السكاني، ويضم مدارس عدة متباينة الآراء تلتقي في موقفها من المسألة السكانية من حيث كونها تؤثر وتتأثر بالعوامل الأخرى، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها، وهي كما يأتي:

---

(37) إحسان محمد الحسن،علم الاجتماع - دراسة في النظريات والنظم الاجتماعية، مصدر سابق، ص. 45.

التيار الأول: التيار المتشائم: يضم هذا التيار عدداً كبيراً من الكتّاب والمفكرين الذين ينظرون إلى مستقبل العلاقة السكانية - الاقتصادية بتشاؤم. إقترن هذا التيار بالمالثوسية، أي أنه لم يتعارض أو يتناقض في كل شيء مع الفكر المالثوسي.

التيار الثاني: التيار المتفائل: يضم هذا التيار مدارس واتجاهات فكرية عدة تتعارض وتتناقض في كل شيء مع الفكر المالثوسي. ويؤكد هذا التيار بمختلف مدارسه أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات لا تعزى إلى العوامل الديموغرافية فحسب بل إلى عوامل أخرى. وأشار إلى أن هناك علاقة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (كما أشرنا في المبحث الثالث). ويرى التيار المتشائم أن السكان هم السبب في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، في حين أن التيار المتفائل يرى العكس في أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع هي السبب في المشاكل الديموغرافية.

التيار الثالث: التيار التوفيقي: نشأت هذه الفكرة للتوفيق بين الآراء المتضاربة والمتطرفة باتجاه التشاؤم أو باتجاه التفاؤل، فتمخضت نظرية الحد الأمثل للسكان، رغم أن الفكرة قديمة وليست جديدة، فهي تعود إلى أقدم العصور، وقد ظهرت

في أفكار أفلاطون في جمهوريته (كما أشرنا في الفكر السكاني عند اليونانيين)، إلا أن الحد الأمثل للسكان لم يخرج عن مفهومه الخيالي إلى المفهوم الواقعي إلا بدءاً من العام 1929، عند مناقشة الموضوع في المؤتمر العالمي للسكان المنعقد في جنيف[38].

---

(38) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 60.

الفصل الرابع

نظرية التحول الديموغرافي
وتطور النظرية السكانية

تمهيد

أخذت النظرية السكانية شكلاً آخر، وصيغة جديدة تمثلت بنظرية التحول الديموغرافي الذي يعد النقلة النوعية في النظريات السكانية باعتمادها على الأسلوب العلمي في تفسير الظواهر السكانية (التغيرات السكانية في المجتمع)، دعمتها النظريات الحديثة التي كانت أكثر شمولية من نظريات رواد علم الاجتماع (النظريات السوسيوديموغرافية). وفي هذا الفصل نتناول النظريات المعاصرة في الديموغرافية بشكل يستطيع القارئ فهمها والاعتماد عليها في الدراسات النظرية للديموغرافية.

المبحث الأول

نظرية التحول السكاني والبعد الاجتماعي

تمثلت معظم الآراء النظرية السابقة مناقشتها في جهود علماء الاجتماع في فهم الظواهر السكانية من خلال تطبيق نظرياتهم الاجتماعية على السكان، وبالتالي لا نستطيع أن نقول إنها نظريات خاصة بعلم اجتماع السكان. وكما سبق ذكره فما زال علم اجتماع السكان يفتقر إلى وجود نظريات حديثة خاصة به، لذلك فعلى الرغم من أن ما سبق عرضه لا يعتبر حديثاً، إلا أنه يوضح التصورات النظرية لعلماء الاجتماع في تفسير الظواهر السكانية. إن كتابات المشتغلين حديثاً، في هذا العلم لا تكون بناءً متماسكاً موحداً أو نظرية مسبقة بقدر ما تمثل مجموعة أفكار وقضايا نظرية مختلفة.

فعلم الاجتماع يفتقر في وقتنا الحاضر إلى الإطار المرجعي الموحد الذي فيه يجمع مختلف القضايا الاستقرائية والامبريقية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية، والتي يمكن اعتبارها نظرية ديموغرافية اجتماعية، ويمكن أن نستثني من ذلك نظرية التحول الديموغرافي (الانتقال الديموغرافي Demographic Transition Theory)، وهي من أكثر النظريات

السكانية حداثة وشيوعاً واستخداماً في الدراسات السكانية، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه النظرية تعطي في طياتها إطاراً نظرياً يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية في العالم. وقد ظهر هذا التصور النظري في بداية القرن العشرين مسلطاً الضوء في محتواه على أبعاد معدلات المواليد والوفيات على السكان، وعلى التركيب الفئوي للهرم السكاني في المجتمعات، فضلاً عن التركيب النوعي فيها. وتسمى نظرية التحول الديموغرافي بنظرية الانتقال الديموغرافي، ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجز عنه نمواً سريعاً يسمى: نمواً انتقالياً، وهو أشد من النمو قبل الانتقال وبعده.

ويعود أصل مفهوم الانتقال الديموغرافي إلى العالم الديموغرافي الفرنسي أدولف لاندريه (1934)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الأميركي نوتستاين (1945). ويقسم نوتيستاين الانتقال الديموغرافي إلى ثلاثة أطوار متمايزة بحسب تسلسلها التاريخي وهي على النحو التالي: النظام التقليدي (ما قبل الانتقال)، ومرحلة الانتقال، والنظام العصري (ما بعد الانتقال).

أولاً: النظام التقليدي[1]

وهو النظام الذي يسبق مرحلة الانتقال الديموغرافي، ويسمى أيضاً بالنظام الطبيعي، والبدائي. ويتميز هذا النظام بارتفاع معدلات الوفيات والولادات، إذ يتجاوز 30% في أغلب الأحيان، وبالتالي يكون معدل النمو السكاني الطبيعي ضئيلاً أو معدوماً، وهو ما يعني أن التزايد السكاني ضعيف أو منعدم . إن ارتفاع معدلات الولادات في هذا النظام عامل محافظ من الاندثار السكاني، الذي قد يحصل نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات فيه. وكان هذا النظام سائداً حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ثانياً: النظام الانتقالي

وينقسم إلى مرحلتين هما: مرحلة الارتفاع، ومرحلة الانخفاض.

1- **مرحلة الارتفاع:** وهي المرحلة الأولى من الانتقال الديموغرافي، تبدأ مع بداية التراجع في الوفيات، الناتج عن تحسن المستويات الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، في المقابل، تبقى معدلات الولادات في ارتفاع متزايد، وهذا مؤشر على بداية النمو السكاني الطبيعي في المجتمع.

---

(1) علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمحول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004، ص. 112.

2- **مرحلة الانخفاض:** وهي المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي، وتبدأ حالما يبدأ تراجع الولادات إثر تناقص الخصوبة، ويحصل ذلك عندما يعي السكان بتزايد عددهم، ويقوم الأزواج باتخاذ القرار بالتقليل من الإنجاب، سيما أنهم لم يعودوا مضطرين لتعويض الوفيات مثل آبائهم .

ثالثاً: مرحلة النظام العصري

وتسمى أيضاً مرحلة النضج، وفيه يعود النمو السكاني ضعيفاً أو منعدماً، إذ يتناقص معدّلا المواليد والوفيات إلى أدنى مستوياتهما حتى يصلا إلى الثبات والاستقرار، ويكون النمو السكاني بطيئاً جداً كما هو شأنه في النظام التقليدي، إلا أن الاختلاف بينهما أن النمو في المراحل البدائية ناتج عن ارتفاع في معدلي الولادات والوفيات معاً، أما في هذه المرحلة فالنمو السكاني بطيء بسبب الانخفاض الحاد في كل من معدلي المواليد والوفيات. وأمد الحياة بين سكان هذه المرحلة ممتد إلى ما يزيد عن 75 سنة[2].

وتفسر النظرية الديموغرافية تلك التغيرات السكانية بتغيرات بنائية تتضمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسلوكية،

---

(2) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص. 172.

وينظر إلى الاتجاهات الديموغرافية وخاصة معدلات الخصوبة على أنها استجابة لتغييرات بنائية متباينة نتيجة لعملية التحديث والتطور.

نتائج الانتقال الديموغرافي

إن عملية الانتقال الديموغرافي للمجتمعات تتولد عنها نتائج وتغيرات وتجديدات أهمها:

1- التغيرات الحادة في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، فالمرحلة البدائية تكون الزيادة فيها طفيفة ثم تأخذ في التزايد التدريجي في المرحلة الثانية، ومن ثم سرعان ما تصل إلى التزايد الانفجاري، ثم يتغير معدل الزيادة بصورة حادة مرة أخرى ليصل إلى مرحلة الاستقرار السكاني، نرى أن هذه التقلبات تحتاج إلى مراحل زمنية، بالإضافة إلى تغيرات في العوامل المجتمعية، والعوامل الاقتصادية، والسياسية... وغيرها. إن كل مرحلة من هذه المراحل لها سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها.

2- إن الانتقال الديموغرافي يحدث تغيرات في التوليفة السكانية للمجتمع، إذ إنه يؤثر بشكل مباشر على التركيب السكاني للمجتمع وخاصة التركيب العمري للسكان، فمثلاً عندما يدخل

السكان المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي ترتفع معدلات المواليد بحيث تزيد نسبة الأطفال من الفئة السكانية الأولى المتمثلة بقاعدة الهرم السكاني، وتتغير بصورة حادة في المرحلة الثانية، أما في المرحلة الأخيرة، فإن نسبة كبار السن تتزايد بصورة واضحة لدى الفئة العمرية التي تمثل قمة الهرم السكاني، وتنخفض نسبة الأطفال.

3- إن التحول الديموغرافي يؤثر ويتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويؤثر بعضها ببعض. فالتحسن الاقتصادي والاجتماعي يزيد من نسبة سكان الحضر مما يؤثر بدوره في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومع زيادة المؤثرات تتزايد نسبة سكان الحضر مع تغير مراحل النمو السكاني حتى يصل إلى المرحلة الأخيرة، ويكون أغلب السكان من الحضر.

4- تحدث تغيرات وتحولات اقتصادية هائلة في سكان المراحل المختلفة، فهي تبدأ بالمجتمعات التقليدية ثم المجتمعات الزراعية المتطورة، ثم المرحلة الصناعية التي تربط بها تحسن مستويات المعيشة وتحسن أحوال السكان النوعية كافة من صحة وتعليم. وعلى الرغم من قلة أعداد السكان إلا إن تكلفة إنجاب الأطفال ترتفع كثيراً ويصبح للفرد قيمة في مجتمعه وهذا ما يحدث فقط مع مرحلة الاستقرار.

• الضغط على المصادرْ الطبيعية

لا جدال في أن التوالد الإنساني لم يعد مسألة تخص الزوجين فحسب، فقد بلغ التطور الديموغرافي مرحلة دقيقة أصبح بموجبه اي ارتفاع لمعدلات الزيادة الطبيعية في أي بقعة من بقاع العلم يؤثر على البقاع المجاورة لها، ولهذا فليس من شك أن الشواهد التي وفرتها التجارب، الدولية والمحلية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على استراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة؛ فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (أرض، عمل ورأسمال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات، والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج. وفي هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا نموذجاً معاصراً يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونموذجاً يحتذى به إذا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان[3].

---

(3) UN-ESCWA, Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A. Kubursi, 1999, p. 45.

إن الإنسان الذي يعيش فوق الأرض هو جزء من البيئة بتأثيره عليها واستغلاله لها أو قيامه بتحسينها، أو إقدامه على الإساءة إليها بتلويثها بالدخان والنفايات والأوبئة، وكذلك فباستطاعتنا أن نعد حالة الكثافة السكانية أو الانفجار السكاني نوعاً من الواقع، إذ إن ازدحام السكان له آثاره المتعددة في مجال الاستغلال المكثف للبيئة، كما أن هذا الازدحام قد يؤدي إلى كثرة الدخان والنفايات والأوبئة مما يؤدي بدوره إلى تناقص نقاء البيئة، وإن فقدان الأمن البيئي ينعكس سلباً على حياة السكان ويحددها.

أسلوب تعامل السكان مع البيئة

يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- <u>البيئة الطبيعية</u>: وتتكون من أربعة نظم مترابطة ارتباطاً وثيقاً هي: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، واليابسة والمحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته (الغذاء، والكساء، والمأوى).

2- البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

3- البيئة الاجتماعية: يُقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ما هي علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته، فعمَّر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء. وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تتحدد في جانبين هما:

الأول: الجانب المادي: وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية.

الثاني: الجانب غير المادي ويشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة[3].

---

(3) السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص. 128.

• التدهور الاقتصادي

من هنا نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها اثر استرجاعي وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث إن هناك مدخلات ومخرجات، وتتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن. فالشواهد التاريخية المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إلى أن التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين رأس المال قد عمل على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي. وبدوره، وبموجب أربعة مراحل تنموية رئيسية، عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي. إن اتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حفز في حينه على انتقال الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الزراعي مؤدياً بذلك إلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها. أما التجارب المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تماماً حيث إن التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبباً في زيادة في تراكم رأسمال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين. فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي إلى خلق خزين

من رأس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج، موظفاً بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة، وكما حدث في بلدان شرق آسيا[4].

إن تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك يأخذ أشكالاً عدة. فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الإدخار الخاص، فإن الأسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة ادخارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الكلي، وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار. وعندما تكون الأسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدراً للادخار، فإن ارتفاع الخصوبة يؤدي إلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأسر من الدخل القومي، وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك. أما عندما تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادخار العام فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار. إن الجديد الذي أضافته تجربة بلدان شرق آسيا على أدوات التحليل هو الأثر الاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعته، ويتمثل ذلك في أن انخفاض أعداد المُعالين يؤدي إلي زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الصحة والتعليم، والتي

(4) بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي المنتدى العربي للسكان 19- 11-2004 بيروت، ص. 24.

بدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة. فما كان سبباً في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. وعند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، عندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلاً بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورافعاً متوسط دخل الفرد. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المُعالين، إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمسة وعشرين سنة، خاصة وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول – في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد – ظهور الهبة الديموغرافية[5].

الاختلال الاجتماعي

إن لكل حضارة أو تنظيم اجتماعي إفرازات متنوعة تتمثل بالتوترات الداخلية، أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية وتعدد المعايير والقيم الضابطة للسلوك واختلاف التراكيب النفسية وتعدد المؤثرات مدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد تؤدي إلى بعض الانحرافات

---

(5) المصدر نفسه، ص. 32.

الفردية أو التوترات الاجتماعية. وتعد المجتمعات الحضرية أكثر إفرازاً لمثل هذه التوترات والانحرافات بسبب تعقد بُناها الاجتماعية وتعددها ونمو التنظيمات الاجتماعية وتنظيمها، وهي تتطلب انتماء الفرد إلى عدد من التنظيمات المؤسسية والأنساق الاجتماعية وإشغاله مراكز اجتماعية في آن واحد، وهذا يؤدي بدوره إلى نوع من التوتر والصراع، ذلك أن الأدوار الوظيفية التي تتطلبها تلك المراكز تسبب تقاطعاً بين عدد من البدائل السلوكية، الأمر الذي يخلق توترات داخلية أو انحرافات سلوكية تنعكس سلباً على الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي نتيجة عجزه عن التوفيق والمواءمة بين تلك المراكز والأدوار. وإذا صرفنا النظر عما يمكن أن تؤديه تلك الانحرافات أو التوترات من أدوار وظيفية في ضغط تماسك المجتمع أو تدعيم النسق الاجتماعي، سواء كانت تلك الانحرافات واستيعابها تعد مشكلة في حد ذاتها، لأنها تهدد بتصعيد تلك التوترات إلى انفجارات، لا على مستوى النسق الاجتماعي وحده وإنما قد تمتد آثاره إلى بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى وتهدد النظام الاجتماعي والأمن الاجتماعي. ومن المعلوم أن فشل النظام الاجتماعي في ألحد من هذه الانحرافات والتعامل معها بشكل ايجابي والعمل الدؤوب في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تفعيل آليات

الضبط الاجتماعي قيمياً ومؤسسياً، يدلل على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول تلك التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد آثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعية فتسود حالة التفكك الاجتماعي في النظام كله[6].

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم، فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم، وهذا ينطبق أيضاً في حالات تقسيم العمل. كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا تزداد التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلاً جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى[7].

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات من السنين، دون أن يفقد وظائفه المتعددة، وخاصة ما كان لها صفة

---

(6) كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، ندوة الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص.17.

(7) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص. 41.

العمومية في ثقافات متعددة، وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم التنظيمات الاجتماعية الكبرى. وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف إلا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظام ذي الوظائف الثابتة نسبياً إلى المنظمة ذات الأغراض المحددة والأقل ثباتاً لا بد أن ينطوي على مجموعة من المكونات الضرورية تعتبر في واقع الأمر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي.

تركز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم. إن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط، لقد أشار إلى ذلك إبن خلدون حين أكد أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره. وبعامة، يمكن القول إن كل ما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في أبسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية[8].

([8]) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص. 45.

إن حالة اللاأمن الاجتماعي تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها، وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد. إن حالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي اسماها دوركهايم بالفوضى المعيارية الانومي اللامعيارية[9]. وبعامة يمكن القول إن المجتمع الذي يتوفر فيه الأمن الاجتماعي، يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعية في أعلى حالاته، وهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها.

المبحث الثاني
اتجاهات تطور النظرية السكانية

إن التطور العلمي في الدراسات الديموغرافية وتنوع اتجاهاتها، كانت اللبنة الأولى لظهور الاجتهادات النظرية لعلماء

---

(9) مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص. 138.

السكان محاولة تطبيق وتطوير النظرية الديموغرافية أو الاجتهاد في التوصل إلى تصورات نظرية أخرى لتفسير الظواهر السكانية. وسنسلط الضوء على الدراسات الحديثة في هذا الاتجاه.

نظرية الخصوبة والتنمية

تعددت النظريات والدراسات العلمية في مجال الخصوبة السكانية، وذلك لأهمية هذا الموضوع في ديمومة المجتمع من جانب، ومساسه بالحياة الزوجية، فضلاً عن أثرها وتأثرها في المتغيرات الاجتماعية والمجتمعية.

1- نظرية ايسترلين

تعد نظرية ايسترلين عن سلوك الخصوبة تعديلاً وتطوراً للنظرية الاقتصادية للخصوبة، وتأخذ في الاعتبار الدراسات النظرية للديموغرافيين والاجتماعيين، ويتمثل المتغير التابع في إطار استرلين النظري في إجمالي عدد الأطفال الأحياء للزوجين، وتستند على ثلاث محددات للخصوبة وهي:

1- الطلب على عدد الأطفال، أي عدد الأطفال الذي يرغب فيه الزوجان إذا كان تنظيم الخصوبة غير مكلف، والذي يتحدد وفقاً للدخل والتكلفة والذوق.

2- عدد الأطفال الأحياء الذي يمكن أن يرزق به الأزواج إذا لم يحددوا الخصوبة واحتمال استمرار الطفل حتى البلوغ .

3- تكلفة تحديد الخصوبة، سواء كانت التكلفة الذاتية (النفسية) أو التكلفة الموضوعية (الوقت والتكلفة المطلوبة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة)[10].

ويرى العالم ايسترلين أن هناك بعض المتغيرات المركبة التي تبدو هامة إلى إحداث التحول الديموغرافي أو الانتقال الديموغرافي إلى ظروف إنجاب حديثة. تلك التغيرات تضمنت الابتكارات العلمية في مجالات الصحة والعناية الطبية العامة، فضلاً عن التطور الثقافي والعلمي، والتحضر والحضرية، ونمو المستوى المعيشي أو الدخل القومي. وأخيراً ظهور برامج تنظيم الاسرة التي لعبت دوراً مؤثراً في السلوك الانجابي، ويمكن الإشارة إلى أن التحضر والتحديث يؤثر على الطلب على الأطفال، وعدد الأحياء منهم، وعلى تكلفة وسائل تحديد النسل.

2- نظرية فريدمان

ركز فريدمان في كتاباته في علم السكان على نظرية التحول الديموغرافي، من حيث مدى ملاءمتها لتفسير انخفاض

---

[10] مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص. 39.

معدلات الخصوبة في البلاد الغربية (الدول المتقدمة)، حيث يذهب الى ان التغيرات التنموية التي تحدث في هذه المجتمعات باختلاف أنواعها تعد حافزاً مهماً لسكانها في اللجوء إلى اخفاض خصوبتها، حيث إن الظروف الحديثة للحياة البشرية تشكل عاملاً هاماً في انخفـــاض حجم الخصوبة وتعد دافعاً لظهـــور ممارسات تنظيم الاسرة وضبـــط النسل في تلك المجتمعات.

أكد فريدمان على دور النظم الاجتماعية والثقافية والنظم الاجتماعية القائمة على مشاركة الأفراد في إحداث تغيرات فعلية فـــي ظروف الحياة تـــؤدي إلى تغيـــرات في الإتجـــاهـــات الديموغرافية، إذ يؤكد على دور العلوم الاجتماعية في إثراء المفاهيم والنظريات والمناهج المرتبطة بكل جوانب السلوك الإنجابي، بما في ذلك الخصوبة والتغيرات المباشرة في حجم الاسرة المرغوب فيه، فالعلوم الاجتماعية في دراساتها تضيف إلى فهم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النظام الإنجابي البيولوجي - الاجتماعي وبرامج تنظيم الأسرة[11].

([11]) المصدر نفسه، ص. 36.

ولا شك أن فريدمان كان له دوراً في إثراء المعلومات الديموغرافية وربط المتغيرات السكانية بمتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية سواء على المستوى الفردي أو على المستوى المجتمعي، فالتحليل على المستوى المجتمعي يوفر بيانات قابلة للاختبار الكمي، أما التحليل على المستوى الفردي فيساعد على تفسير السلوك وعلاقته بالمعايير الاجتماعية، فكلاهما يكمل الآخر في تفسير الظواهر الديموغرافية[12].

إهتم العالم فريدمان على عامل واحد من عناصر النمو السكاني ألا وهو عامل الخصوبة حيث يرى أن معدلات الخصوبة هي العامل الذي يشكل مشكلة سكانية، فمعدلات النمو في أي مجتمع تعتمد أساساً على مستويات الخصوبة والوفيات وتتأثر بدرجة ضئيلة بالهجرة الخارجية. وركز في تناوله لموضوع الخصوبة على متغيرين أساسيين هما الطلب أو الرغبة في الأطفال من قبل الوالدين، وتبني وسائل تنظيم الاسرة، مؤكداً بدوره على أهمية العوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية في خصوبة السكان.

---

(12) Lockwood, M. Structure and Behavior in the Social Demography of Africa, Population and Development Review. Vol.21, no.1.1995; p.32.

النمو السكاني وتدفق الثروة والدخل

ظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال، حيث أكدت على ربط النمو أو الزيادات السكانية بالعامل الاقتصادي من حيث التأثر والتأثير المتبادل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية.

1- نظرية كالدويل

تستند نظرية كالدويل إلى الاعتقاد بأن الخصوبة سلوك اقتصادي عقلاني متضمن في الأهداف الاقتصادية المحددة إجتماعياً ومحدد بعوامل سيكولوجية وبيولوجية، وتميز بين نمطين من المجتمعات هما: مجتمع يتصف بمعدلات خصوبة مرتفعة وثابتة، حيث لا يكون هناك ناتج اقتصادي صافي يعود بالفائدة على الأسرة، والذي عادة ما يحدث في حالة مستويات الخصوبة المنخفضة، وهذا المجتمع يتصف بما يسميه "تدفق ثروة صافٍ" من جيل إلى جيل، من الكبار الى الصغار. أما النمط الثاني من المجتمعات فهو (مجتمع تتحكم فيه القوة الإقتصادية والتي تملي مستوى صفر من الانجاب)، وهو يتصف بتدفق عكسي للثروة من جيل كبار السن إلى جيل أصغر سناً، ويتضمن هذا التدفق كل الفوائد الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية على مر فترات الحياة.

يميل كالدويل إلى للتفسير الاقتصادي للظواهر السكانية، وبذلك فإن دراسته تنتمي أكثر إلى الديموغرافية من علم اجتماع السكان. ولكن المقصود من هذا العرض السريع هو إعطاء نبذة عن بعض الاجتهادات النظرية في مجال السكان وهي محاولة لتطبيق نظرية التحول الديموغرافي مع اضافة بعض التعديلات الاقتصادية للوصول إلى فهم أفضل للسلوك الإنجابي للمرأة(13).
إهتم كالدويل بالثروة المتمثلة بالسلع المادية وطبيعة الخدمات التي بالإمكان أن يقدمها الآباء الى الأبناء أو الأفراد للآخرين بغض النظر عن حجمها ونوعها ومدة ديمومتها.

2- نظرية هيرنك

إنصب اهتمام العالم هيرنك إلى الوصول إلى تصور نظري يساهم في فهم العلاقات وتفسير العلاقات المترابطة بين نمو السكان في المجتمع ومستوى توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في ذلك المجتمع، ومن ثم الكشف عن طبيعة التأثر والتأثير المباشر وغير المباشر بين النمو السكاني وتوزيع الدخل.

---

(13) مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 36.

وحدد هيرنك خمس متغيرات أساسية تمثل جوانب رئيسة من التحول الديموغرافي وتوزيع الدخل وهي: مستوى الخصوبة، ومستوى الوفيات، والبناء العمري والنوعي للسكان (التركيب السكاني)، ودرجة المساواة في توزيع الدخل، ومتوسط الدخل القومي. ويتناول العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين هذه التغيرات. والعلاقة المباشرة تكون من خلال متغيرات الوسيطة التعليم والتغذية والاستهلاك.

وتوصل العالِم إلى أن العلاقات المباشرة بين توزيع الدخل ونمو السكان تؤثر كل منهما على الآخر، وأن المساواة في مداخيل الأسر قد تؤدي إلى خفض مستويات الخصوبة والوفيات فيما بين السكان، وأن التغير الناتج عن البناء العمري للسكان يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للدخل[14].

الثقافة ... والديموغرافية

إزداد اهتمام العلماء بأهمية العوامل الثقافية في السلوك الديموغرافي للفرد والمجتمع من خلال ربط العوامل الثقافية بالواقع الديموغرافي، وتفسير الظواهر الديموغرافية في إطار العامل الثقافي.

([14]) عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص. 134.

1- نظرية هاميل

منذ القدم انصب اهتمام العلماء بأهمية الثقافة في فهم المجتمعات، وسلوك أفرادها، وظهر الاهتمام بمفهوم الثقافة لفهم وتفسير التباين الديموغرافي في المجتمعات، والسلوك الانجابي لأفرادها وطبيعة التعايش في ظل القيم والعادات والتقاليد السائدة في تلك المجتمعات.

ويرى هاميل في نظريته أنه باستخدام المدخل الثقافي يمكن تفسير تشابه السلوك الديموغرافي لسكان المجتمع أو الإقليم في مراحل زمنية مختلفة، ويستخدم مفهوم الثقافة من الناحية الوظيفية كوسيلة لفهم السلوك، ويقترح استخدامه في الديموغرافية وفي التحليل الاجتماعي عامة بطريقة نظرية وعلمية وتطبيقية في آن واحد.

واستندت آراء هاميل على المضامين التالية:

1- في تفسير وفهم السلوك الاجتماعي الديموغرافي للأفراد لا بد أن نأخذ في الاعتبار هوية الأفراد القائمين بالأدوار المتداخلة في الشبكة الاجتماعية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والايكولوجية والتنظيمات الاجتماعية.

2- تعمل الثقافة على بناء اتصال دائم التقييم من جانب القائمين بالأدوار في إطار التقاليد والتجارب الانسانية، ويتم دائماً تعديله من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي. ويقوم هذا التقييم الثقافي بتوجيه سلوك الأفراد.

3- يعتمد استنتاج وإظهار المضمون الثقافي على الإطار المرجعي الفطري، ويجب أن يعقد باللغة المحلية وأن يستفيد من الأدوات الاثنوغرافية، ومن التجارب النظرية والمنهجية للأنثروبولوجية المعرفية واللغوية[15].

فدراسة هاميل محاولة لإظهار أبعاد المفاهيم الثقافية في استخدامها وتوظيفها في الدراسات الديموغرافية. وتعد النظريات الثقافية وتوظيفها في الدراسات السكانية رد فعل لاهتمام العلماء بالجوانب والتفسيرات الاقتصادية في تحليل النظريات السكانية، فضلاً عن أنها محاولة لفهم الظواهر السكانية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، ومحاولة لربط الدراسات السكانية بالدراسات الاجتماعية والانثربولوجية.

---

(15) مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 42.

2- نظرية ماكرسي

كانت لدراسة ماكرسي أهمية كبيرة من حيث اقتراحها إطاراً متكاملاً لتحليل العوامل الثقافية والاجتماعية والسلوكية والبيولوجية التي تؤثر على الواقع الديموغرافي للمجتمع من خلال اقتصاره على دراسة أبعاد العوامل الثقافية على وفيات الأمهات، محدداً ذلك في إطار ثلاث مراحل عامة لعملية وفيات الأمهات، فتقرن بوفيات الأمهات سلسلة مواقف تؤدي إلى وفاة الامهات نتيجة الحمل ومضاعفاته، ويشير إلى أنها تتأثر بخمس مجموعات من المحددات أو المتغيرات المتوسطة كما يسميها وهي الحالة الصحية للمرأة، الحالة الانجابية للمرأة، البعد أو القرب من المراكز الصحية، توافر الخدمات الصحية، إلى جانب عوامل أخرى غير معروفة.

إن أهمية هذه الدراسة ترجع الى تناولها موضوع وفيات الامهات والذي كان حتى العام 1985 يعد موضوعاً مهملاً لم تهتم به الدراسات السكانية خاصة في البلاد النامية ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر تصورات نظرية تفسر محددات الوفيات.

الفصل الخامس

الاتجاهات المنهجية الحديثة في علم اجتماع السكان

المقدمة

تعتبر البيانات السكانية المواد الخام بالنسبة لعلم السكان، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البيانات المجموعة؛ لذلك فإن أي خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية يسبب خللاً على مستوى النظرية السكانية والقوانين التي تربط بين المتغيرات السكانية. والخلل المبني على معلومات خاطئة من البيانات السكانية يتجاوز حدود النظرية إلى مجال التخطيط والتنمية، لأن العمليتين تعتمدان على الإحصاءات، فإذا ما كانت هذه الاحصاءات خاطئة تكون عاملاً معرقلاً للخطط التنموية.

أصبحت البيانات السكانية الأساسية في وقتنا الحاضر متعددة ومتوفرة في كل البلدان، وذلك بسبب امتلاك أغلبها للإدارة المركزية للإحصاء، تجمع وتوفر شتى البيانات ذات العلاقة بالسكان، أما على الصعيد الدولي، فإن منظمة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تجمع البيانات الأساسية التي توفرها الدول وتنشرها.

المبحث الأول

مناهج البحث السوسيوديموغرافي

على الرغم من الاعتماد الأساسي للباحث الديموغرافي على مصادر البيانات السكانية التي سنتطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، غير أن دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذه المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية، خاصة وأن هذه المصادر والطرق تعترضها صعوبات كثيرة، وإنما وسعت الدراسة السوسيولوجية من نطاق هذه المصادر والطرق لتضيف إجراءات منهجية تعين في التغلب على هذه الصعوبات وسد الثغرات من ناحية أخرى، وتحقيق أهداف هذا العلم في إجراء التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية

وتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع من ناحية أخرى، إذ يعتمد علم الاجتماع السكاني أساساً في دراسته للظواهر السكانية على البحث الاجتماعي لهذه الظواهر فضلاً عن استعانته بالإجراءات والطرق المنهجية التي يعتمد عليها أساساً في الديموغرافيا والدراسات السوسيو ديموغرافية الأخرى.

المنهج مفردة استخدمت منذ القدم للتقصي عن الحقيقة، إذ استخدمها كل من أفلاطون وأرسطو بقصد البحث......، والآن يستخدم المنهج (Method) بمعنى الكشف عن الحقيقة في العلوم والأدبيات عن طريق قواعد عامة تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يبلغ النتيجة المحددة[1]. إلا أن طبيعة الظاهرة قد تلزم الباحث باستخدام أكثر من منهج، لأن استعمال منهج واحد أو طريقة منهجية واحدة قد لا يكون كافياً في بعض الأحيان لمساعدة الباحث في دراسة موضوع البحث دراسة كاملة وبشكل تفصيلي، بحيث تزوده بجميع الحقائق والمعلومات أو البيانات المطلوب دراستها[2].

([1]) احمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق للنشر، جامعة القاهرة، 1983، ص. 33.

([2]) عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مكتبة التضامن، القاهرة، 1982، ص. 125.

يشير مصطلح الأسلوب العلمي إلى ذلك الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، في حين أن كلمة "منهج البحث" تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري، ولا يعني هذا الاختلاف ماهية هذين الاصطلاحين، أي تعارض بينهما، فمن الناحية اللغوية يتقارب كثيراً معنى كل من أسلوب ومنهج، ولكن يقصد بهذا التمييز التوضيح والتفسير، ففي أي دراسة علمية تتخذ العمليات العقلية في ذهن الباحث ترتيباً وتنظيماً متكاملاً يوجه خطواته التطبيقية، ولذلك يفضل أن يستقل كل مصطلح بجانب من الجانبين، بحيث تستعمل كلمة "أسلوب" لتشير إلى الجانب التطبيقي لخطوات البحث. ولتوضيح ذلك أكثر، يعتمد التمثيل في أن نتصور وجود مشكلة ما تواجه شخصين، **الأول** يتخبط ويحاول ويخطئ حتى يصل إلى حل ما لهذه المشكلة قد يكون صواباً أو خطأ، ولكنه في كلتا الحالتين لا يعتبر محققاً علمياً، لأنه لم يمضِ في حلها تبعاً لتنظيم ذهني يمكنه من التحقق من نتائجه، أما الثاني، فيعالج المشكلة بأسلوب علمي، أي أنه مضى في حلها بخطوات فكرية معينة يطلق عليها العلماء "خطوات التفكير العلمي". وهذا ما يميز الباحث العلمي من الشخص العادي، فأسلوب التفكير العلمي هو الذي يميز الباحث العلمي ويمكنه من تمحيص نتائج بحثه والتحقق من صحتها.

أما بخصوص خطوات الأسلوب العلمي في التفكير، فهي تكاد تكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي، مع وجود بعض التفاصيل التي تختلف باختلاف مناهج البحث، إلا أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج بحثي. والواقع أن دراسة السكان في علم الاجتماع لها مناهجها الخاصة بها، ولا ينفصل البحث السكاني عن ميادين البحث المماثلة، وإنما يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع أن يجري بحوثه في هذا الميدان استناداً إلى مناهج وطرق وأدوات البحث السوسيولوجي، لأن الدراسات السوسيوديموغرافية لا تقف عند جمع البيانات والدلائل عن الظاهرة فحسب، بل تتعداها إلى تصنيف البيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج التي تصل عن طريقها إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.

ومن أبرز المناهج التي يمكن للباحث الاجتماعي في ميادين علم السكان الاعتماد عليها لدراسة الظواهر الديموغرافية بأسلوب علمي هي:

- **المنهج التاريخي**/ الظواهر السوسيوديوغرافية تمتاز بارتباطها ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي، فلا بد لنا من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها ومعرفة عوامل تبدلها من حال الى حال.

- **المنهج المقارن**/ يقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة مقارنة، والمقارنة تكون في مجتمع واحد وعبر مدد زمنية مختلفة وتكون في أكثر من مجتمع وخلال مدة زمنية محددة[3].

- **منهج المسح الاجتماعي**/ يستخدم منهج المسح الاجتماعي، لأنه أسلوب من أساليب البحث الذي من خلاله نستطيع دراسة الظاهرة السوسيوديموغرافية وتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التي تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة، وسلوك الأفراد في تعاملهم مع بعضهم من جهة أخرى. وبما أن دراسة ظاهرة اجتماعية ما تتطلب الوقوف على جميع جوانبها بغية الاحاطة بها في سبيل أن تكون نتائجها شاملة، وبما أن غرض منهج المسح الاجتماعي تحديد وتشخيص المجالات التي تشمل وتحدث فيها مشكلات تحتاج إلى حلها[4].

- **المنهج التجريبي**/ الذي يقوم بدراسة الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو العلاقات

([3]) عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، المدخل الى علم الاجتماع، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص. 39.

([4]) عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1993، ص. 81.

الثابتة بين الظواهر، ويعتمد على الملاحظة والقياس والتجربة ويصوغ قوانينه في صورة رياضية ويقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بديلاً لطرق التعداد والتسجيل الحيوي، ويجعله يتجاوز حدود التعداد والتسجيل الحيوي، ولا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للمجتمعات السكانية وإنما يمكّنه من إجراء ملاحظات وقياسات الظواهر السكانية في المجتمع، ومن ثم التوصل إلى علاقات ثابتة لتفسير الظاهر السوسيوديموغرافية(5).

أنواع البحوث الاجتماعية للسكان

لكل بحث هدف أو مجموعة أهداف يسعى لتحقيقها، وعلى أساس هذه الأهداف يحدد نوع البحث الذي يسعى الباحث في السوسيوديموغرافي انجازه، بهذا فقد تنوعت البحوث الاجتماعية للسكان بتنوع أهدافها، وتصنف البحوث في هذا المجال إلى أربعة أصناف وهي كالتالي:

البحوث الكشفية، أو الاستطلاعية، وهي التي تهتم باستطلاع أبعاد الظاهرة على المجتمع، للتمهيد لخطوات أخرى

---

(5) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 142.

ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي، وهي بحوث لا تتطلب فيها البدء بفروض علمية، وإنما هي تحاول الاجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام، ماذا؟

البحوث الوصفية التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الإجابة على السؤال الذي يبدأ بلكنة الاستفهام، كيف؟

البحوث التشخيصية التي تهتم بإبراز العوامل والمتغيرات الاساسية التي تحدث الظاهرة وتؤثر فيها، وهي دراسات غالباً ما تقوم على اختيار فروض علمية حول الظاهرة.

البحوث التقويمية الخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية، ومنها في مجال السكان، البحوث التي تدرس مشروعات مثل تنظيم الأسرة أو البحوث التي تعمل على تقويم السياسات السكانية[6].

---

[6] علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط 1، مصدر سابق، ص. 146.

المبحث الثاني

المصادر الأساسية للمعطيات السكانية

إختلفت مصادر البيانات السكانية باختلاف المجتمعات. هذا المجال ليس مجالاً حديثاً حيث يسجل التاريخ العديد من التجارب التي أجريت في الحصول على البيانات السكانية، والسؤال المطروح هو: **من أين يأتي عالم السكان ببياناته ومعلوماته عن سكان المجتمع؟**

يمكننا تقسيم المصادر الاساسية للمعطيات السكانية التي يعتمد الباحث في الدراسات السكانية عليها لبلوغ أهدافه وهي:

1- البيانات الكمية (Quantitative Data).

2- البيانات الكيفية (Qualitative Data).

وفي أدناه توضيحاً مفصلاً لتلك المصادر:

البيانات الكمية (Quantitative Data)

يستخدم الباحثون في الديموغرافية وعلم الاجتماع السكاني أدوات كثيرة في جمع البيانات الكمية وأهمها التعداد، التسجيل الحيوي، المسوح الديموغرافية، والبحوث الميدانية، فضلاً عن الأدوات الأخرى كالمقابلة المقننة، الاستقصاءات، والاحصاءات

الخدمية. وسنسلط الضوء على المصادر الأساسية للبيانات الكمية التي يعتمد عليها الباحث في مجال الدراسات السكانية هي:

أولاً: التعداد السكاني (المعطيات الإحصائية)

يشير التاريخ الإنساني إلى أن الحضارات القديمة في مصر، وبابل، والصين، عرفت أسلوب تعداد السكان، كما أن الرومان القدامى كانوا يحصون أعداد السكان. وكان ذلك من أجل الأمور الآتية: الضرائب، والبحث عن الشباب الصالح للجندية في المقام الأول.

تعتبر المعطيات الإحصائية (Statistical Date) بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، لأنها توضح كم من الناس أو الأحداث في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة، فهي تمدنا بالإعداد الكمية الكافية لتحقيق بعض أغراض التحليل السكاني مثل إعداد المواليد التي وقعت في الأعوام السابقة، والفئات العمرية للسكان، والواقع أن ترجمة كلمة التعداد بالإنكليزية (Census) مستمدة أصلاً من الكلمة اللاتينية (Censure) أي بمعنى القيمة، أو الضريبة.

ويعد تعداد السكان أهم مصدر من المصادر لدراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم، ولعل تعدادات السكان هي أولى

العمليات الإحصائية المهمة التي فكر فيها الإنسان منذ القدم لأغراض متعددة (الخدمة العسكرية، أو لجمع الضرائب، أو للقوة العاملة). وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية دول العالم تجري تعدادات لسكانها منذ القدم وإلى وقتنا الحاضر، والتعداد هو "جموع العمليات لجمع وأعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في القطر أو في منطقة معينة في زمن معين" [7].

وقسم المختصون التعداد إلى ثلاثة نماذج وهي:

1- **التعداد النظري**: ويعني حصر السكان بحسب أماكن إقامتهم، أي أن أفراد الأسرة الغائبون أو المهاجرون يدخلون في التعداد مع الأفراد الموجودين.

2- **التعداد الفعلي**: ويعني حصر السكان كما هم في أماكنهم عند التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد أو غرباء عنه، فالأفراد الوافدون إلى مكان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون في التعداد الفعلي.

---

(7) عبد الحسين زيني، وآخران، الإحصاء السكاني، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980، ص. 20 -21.

3- **التعداد النظري والفعلي:** ويعني تسجيل الأفراد في كلاً الحالتين[8].

وللتعداد فوائد عديدة هي تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف إلى عوامل كالهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية، ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، سيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم وهيئات البحث وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية.

ثانياً: التسجيل الحيوي

يمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني المهم من مصادر المعلومات السكانية بعد التعداد السكاني، وهي عملية ترد أصولها إلى العصور الوسطى، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة، وبعدها أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاماً عالمياً تلتزم به كافة الدول.

---

(8) جورج باركلي، أساليب لتحليل البيانات الإحصائية، ترجمة: سعد زغلول أمين وآخرون، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1968، ص. 80-81.

رغم ذلك لم تتمكن إلا دولاً قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي[9]. إختلفت تعريفات التسجيل الحيوي بحيث يذهب بعضها إلى أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية التي تقع خلال سنة ميلادية، وهي عملية إجبارية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من مواليد، ووفيات، وهجرة، وحالات الزواج والطلاق أثناء وقوعها[10].

تشمل أهمية التسجيل الحيوي بأنه مصدر هام وأساسي ومباشر للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان، لا سيما عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، والكشف عن اتجاهات التطور في التوليفة السكانية للمجتمع حالياً ومستقبلاً لتمهيد خطط التنمية.

هنا يطرح سؤال: هو ما الفرق بين التسجيل الحيوي والتعداد السكاني؟

---

(9) Nam, B. Population & Society, Edit. Houghton Miffing Company, New York, 1969, p. 4.

(10) نوما ماك آرثر، المدخل للإحصاء السكاني، ترجمة: عبد الحليم القيسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1981، ص. 50.

1- التعداد السكاني هو تسجيل للأحداث، في حين أن التسجيل الحيوي تسجيل للأشخاص.

2- أن التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالاً أضيق من مجال التعداد.

3- يعتبر التسجيل الحيوي عملاً مكتبياً موزعاً على العام بطوله، في حين أن التعداد السكاني يحتاج لسنوات لتنفيذه[11].

ثالثاً: البحث والاستقصاء بالعينة

وهو أسلوب علمي للحصول على البيانات السكانية فهو يشبه من ناحية التعداد السكاني لأنه يعتمد على سؤال المبحوثين عن خصائصهم، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب التسجيل الحيوي، إذ يسأل الناس عن الوقائع التي حدثت لأفراد أسرهم أو لجيرانهم في شهر أو سنة سابقة، وعادة ما تستخدمه البحوث الاجتماعية للحصول على عينة من السكان لدراسة ظاهرة اجتماعية ما[12]، وتكمن أهميتها في تسجيل البيانات اللازمة

---

(11) جورج باركلي، أساليب لتحليل البيانات الإحصائية، المصدر السابق، ص. 15.

(12) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط 1، مصدر سابق، ص. 13.

للوقوف على بعض جوانب الأحوال السكانية بمجتمع معين، ثم يتعرض لعمليات التسجيل الدورية ومشاكل مختلفة، فضلاً عن أن طريقة المسح هي محاولة لتجريب نموذج مبتكر لتسجيل الوقائع الحيوية للتأكد من مدى فعاليته.

وقد بات من اليسير اليوم أن يحصل الإنسان على حقائق أساسية عن السكان لأية دولة بصورة عامة، من خلال الكتاب الديموغرافي السنوي الذي تصدره الأمم المتحدة سنوياً، وكل مجلد في هذا الكتاب مخصص لعرض الأرقام التفصيلية المتعلقة بقسم واحد من أقسام الديموغرافيا مثل الوفاة، أو الخصوبة، أو نمو السكان؛ كما يصدر مكتب بحوث السكان بجامعة برنستون نشرة دورية تسمى "دليل السكان".

رابعاً: بحوث ميدانية ودراسات واقعية

توفر المصادر السابقة للباحث في مضمار الدراسات السكانية بيانات جاهزة للتحليل، يجب أن يلتفت إليها قبل أن يقرر استخدام مصادر البحوث الميدانية و الدراسات الواقعية في دراساته السكانية. غير أن هذا النوع من مصادر البيانات السكانية يتيح للباحث مجالات لا توفرها له المصادر السابقة. فمن طبيعة البحوث الميدانية أنها تعتمد على افتراضات نظرية تجمع البيانات على أساسها، بعكس مصادر التعدادات العامة

للسكان وعمليات التعداد بالعينة والسجلات وخلافها، حيث تعرض الواقع كما هو دون الاعتماد على افتراض يربط ما بين المتغيرات، لذلك قد يغيب بعض البيانات في هذا النوع الأخير من المصادر، مما يدفع الباحث الى صنع افتراضاته الخاصة به، والنزول إلى الميدان من أجل جمع البيانات وتبويبها وتحليلها استناداً إلى الإطار النظري الذي صممه[13].

البيانات الكيفية (Qualitative Data)

تختلف أدوات جمع البيانات الكيفية عن تلك الأدوات المستخدمة في جمع بيانات التحليل الكمي، إلا أنه كما أشرنا سابقاً إلى أن الدراسات السكانية الحديثة تميل لاستخدام خليط من ادوات جمع البيانات الكمية والكيفية، وذلك لبلوغ أدق النتائج العلمية والواقعية للموضوعات السكانية المدروسة. فالأدوات الكيفية توفر بيانات تساهم في معرفة التكرارات والتوقعات والاحتمالات، وكذلك التعميم، أما استخدام الأدوات الكيفية فهي مهمة للحصول على فهم أدق ومتعمق للظاهرة المدروسة والوقوف على الأسباب الكامنة وراء دراسة الظاهرة السكانية في المجتمع.

---

(13) صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، مصدر سابق، ص. 31.

ومن أهم أدوات جمع البيانات الكيفية:

أولاً- المقابلة المتعمقة: هي مقابلة تقوم إلى التعرف إلى الخطوط الأساسية للموضوعات المدروسة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأسئلة يطرحها الباحث للاسترشاد بها في تحديد نوعية المعلومات المطلوبة.

ثانياً- الملاحظة: وهي وسيلة مهمة يتبعها الباحث في الدراسات السكانية، من خلال الملاحظة البسيطة المباشرة وخاصة في الدراسات الاستكشافية الصغيرة أو الدراسات التقييمية لتقييم أداء العاملين أو نوعية الخدمات المقدمة.

ثالثاً- المقابلة الجماعية (مجموعة النقاش البؤرية): وهي نوع من المقابلات الجماعية نصف المقننة. شاع استخدام هذه الأداة لجمع المعلومات الكيفية في الدراسات السكانية أكثر من استخدام المقابلات الفردية المفتوحة حيث إنها تساعد المبحوثين، مما يؤدي إلى إجابات أكثر عمقاً وتولد أفكاراً جديدة وقيمة[14].

---

(14) مصطفى خلف عبد الجواد، علم لجتماع السكان، مصدر سابق، ص. 39.

خاتمة الفصل

على الرغم من تعدد مصادر جمع البيانات السكانية وتنوعها، إلا أنها في الكثير من الأحيان لا تكون تلك المصادر ملمة بالبيانات الحقيقة للسكان، فالوقوع في الخطأ وارد فيها، لذا يعتمد الباحثون في الموضوعات الديموغرافية بشكل عام والموضوعات السوسيوديموغرافي بشكل خاص على مناهج البحث العلمي السوسيولوجي لبلوغ النتائج العلمية للدراسات والبحوث الميدانية، ولابد من الإشارة إلى أن على الباحثين استخدام أكثر من منهج بحث لدراسة الموضوعات السوسيوديموغرافية لبلوغ الأهداف، لأن عادة ما تكون هذه الموضوعات بحاجة الى أكثر من منهج لتحقيق الأهداف والنتائج العلمية الدقيقة.

الخاتمة

إنصب اهتمام الفلاسفة والعلماء بالقضايا السكانية في طروحاتهم الفكرية، ونال موضوع الزيادة السكانية في المجتمع الكثير من الصفحات في كتاباتهم المختلفة، إلا أن هذه الكتابات لم تحقق بناء نظرية لعلم السكان بشكل مستقل وإنما كانت طروحاتهم طروحات مثالية معبرة عن آراء شخصية، يصعب تطبيقها على الواقع الاجتماعي والمجتمعي للسكان. إلى بداية القرن التاسع عشر ظهرت الديموغرافية كعلم مستقل وظهرت أسس قيام النظرية السكانية. والنظرية السكانية أو القانون السكاني جملة من المعارف السكانية الموحدة في سياق يقوم على بعض المسلّمات أو المبادئ المسبقة، تسعى الى استخلاص الاسباب والعوامل التي تخضع اليها الظواهر السكانية في المجتمعات بشتى أشكالها.

يعد العلامة روبرت مالثوس الأب المؤسس للنظرية السكانية وذلك باعتماده على الطرق الاحصائية في طروحاته العلمية

لدراسة القضايا السكانية، واعتمد الاسلوب الاحصائي في التحليل والوصول الى البيانات المرجوة، كانت ومازالت النظرية المالثوسية تعتبر إحدى أهم النظريات السكانية التي أثارت جدلاً واسع النطاق في الأدبيات الاجتماعية والديموغرافية، فنظريته الهندسية للزيادة السكانية كانت محط انطلاق النظريات السكانية من خلال ظهور افكار مؤيدة للفكر المالثوسي وأخرى معارضة لها.

إلى أن ظهرت التفسيرات الجديدة للقضايا السكانية مبتدئة بالتفسيرات البيولوجية للسكان، تلك التي كانت جزءاً من النظرية الطبيعية (البيولوجية) التي ربطت بين الجانب البيولوجي للإنسان وأثره على الواقع السكاني للمجتمع من خلال الانجاب، والوفيات، والسلوكيات السكانية، ولعبت آراء ونظريات مفكريها دوراً بارزاً في تفسير القضايا السكانية تفسيراً بيولوجياً.

تلتها ظهور التفسيرات الاقتصادية للسكان التي كشفت عن البعد الاقتصادي على القضايا الديموغرافية وفسرت الكثير من السلوكيات السكانية على أساس اقتصادي بحت.

ثم تلتها التفسيرات الاجتماعية فظهرت النظريات السوسيوديموغرافية في تفسير القضايا الديموغرافية مؤكدة على أهمية العوامل الإجتماعية على القضايا السكانية.

يمكن القول إن التفسيرات البيولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية السابقة الطرح كانت تعتمد في دراستها للقضايا السكانية على عامل واحد فقط جاهلة العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في العمليات الديموغرافية للمجتمعات البشرية، فعلم الاجتماع يفتقر في وقتنا الحاضر إلى الإطار المرجعي الموحد الذي فيه يجمع مختلف القضايا الاستقرائية والامبريقية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية، والتي يمكن اعتبارها نظرية ديموغرافية اجتماعية.

إلى أن ظهر الاتجاه الحديث للنظرية السكانية، فظهرت نظرية التحول الديموغرافي وهي من أكثر النظريات السكانية حداثة وشيوعاً واستخداماً في الدراسات السكانية، ويعود السبب لذلك أن هذه النظرية تعطي في طياتها إطاراً نظرياً يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية في العالم. ولقد ظهر هذا التصور النظري في بداية القرن العشرين مسلطاً الضوء في محتواه إلى أبعاد معدلات المواليد والوفيات على السكان، وعلى التركيب الفئوي للهرم السكاني في المجتمعات، فضلاً عن التركيب النوعي فيها، وتسمى نظرية التحول الديموغرافي بنظرية الانتقال الديموغرافي، ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات

منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجز عنه نمواً سريعاً يسمى نمواً انتقالياً، وهو أشد من النمو قبل الانتقال وبعده.

إن التطور العلمي في كافة فروع المعرفة بشكل عام، والعلوم الانسانية بشكل خاص ألقى بظلاله على تطور النظرية السكانية، وأصبحت أكثر شمولية في تفسيرها للقضايا السكانية إذ إنها لم تعتمد العامل الواحد في تفسير الظواهر الديموغرافية مؤكدة أن مجموعة من العوامل والمتغيرات تلعب دوراً مؤثراً في نشوء الظواهر السكانية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1- أبو نصر محمد الفارابي، السياسة المدنية، تحقيق: فوزي متري نجار، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1962.

2- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع - دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1999.

3- أحمد الخشاب، وكرم حبيب برسوم، علم السكان والتخطيط الاجتماعي، مطبعة القاهرة الحديثة، مصر، 1997.

4- أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962.

5- أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق للنشر، جامعة القاهرة، 1983.

6- أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.

7- بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان 19- 11- 2004 بيروت، 2004.

8- بيتر فرومون، السكان والاقتصاد: ترجمة د. منصور الراوي و د. عبد الجليل الطاهر، في مقدمة الكتاب، مطبعة النجوم، بغداد، 1968.

9- تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثالثة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002م /1423هـ.

10- ثروت إسحاق، السكان، جامعة عين شمس، مصر، 2002.

11- جمعه دمين رحومه سعد، السياسات السكانية في مصر، ط 1، مطبعة البحيرة، القاهرة، 2007.

12- جورج باركلي، أساليب لتحليل البيانات الإحصائية، ترجمة: سعد زغلول أمين وآخرون، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1968.

13- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني - قواعد ومنهج، دار المعارف، مصر، 1985.

14- رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 1984.

15- سدني، هـ، كونيز، النظريات السكانية وتفسيرها اقتصادياً، ترجمة: إبراهيم عيسى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1956.
16- السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
17- صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.
18- عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1993.
19- عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مكتبة التضامن، القاهرة، 1982.
20- عبد الحسين زيني، وآخران، الإحصاء السكاني، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980.
21- عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف، مصر، 1977.
22- عبد الرحمن إبن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزغبي، شركة دار الأرقم بن أبي أرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001.

23- عبد الستار حامد، أسباب عزوف الشباب عن الزواج، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988.

24- عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990.

25- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند إبن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1980.

26- عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 1985.

27- عبد علي الخفاف، محمد أحمد عقله مومني، "الديموغرافية والمسألة السكانية"، المجلة الثقافية، ع 58، 1995.

28-عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2002.

29- علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط 1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1982.

30- علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط2، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

31- علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمحول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004.

32- فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003.

33- فراس عباس فاضل البياتي، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرافدين، العدد 48، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008.

34- ألفريد سوفي، مشكلة السكان في العالم، ترجمة : جلال صادق، المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر 1960.

35- كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، ندوة الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، بغداد، 1997.

36- لوري اندمازور، ما وراء الأرقام: قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة، ترجمة سيد رمضان هدارة، ونادية حافظ خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية، مصر، 1993.

37- محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982.

38- محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية بالإسكندرية، مصر، 1970.

39- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985.

40- محيي هلال السرحان، المرأة والإنجاب في الإسلام، بحوث الندوة الفكرية الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988.

41- مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، بغداد، 1997.

42- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الأول للتفكير الاجتماعي وتطوره، مطبعة البيان العربي، بيروت، 1975.

43- مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

44- معن خليل عمر، تاريخ الفكر الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، 1985.

45- منصور الراوي، سكان الوطن العربي، دار الكتب الجامعية، مصر، 1988.

46- منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

47- نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، دار المعرفة، مصر، 1969.

48- نوما ماك آرثر، المدخل للإحصاء السكاني، ترجمة : عبد الحليم القيسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1981.

49- وايرن س، تومسون، ودافيت لويس، مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوي وعبد المنعم الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1969.

50- وليد مصطفى محمد صالح، الأوضاع السكانية في شبه جزيرة العرب في عصر الرسالة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، غير منشورة، جامعة الموصل، 2006.

51- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1985.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Adolphe Landry, Treated Demographic , Pars –Hill . Monaco. 1949.

2- Emile Durkheim, The Division of Labar in Society, Translated by George Simpson, Glencoe, III, The Free Press, 1947.

3- Kammeyer, C. An Introduction to Population .Clond Lepab .London,1971.

4- Kirk S. Population ,International Encyclopedia of the Social Sciences, The MacMillen COMP. New York. 1968.

5- Lockwood, M. Structure and Behavior in the Social Demography of Africa, Population and Development Review . Vol.21, no.1.1995.

6- Malthus, Essaisure le Principe de la Population, Edition, Gallium , Paris ,1945.

7- Michael, Th. Sadler , The Low of Population, London , 1830.

8- Nam, B. Population & Society, Edit, Houghton Miffing Company , New York, 1969.

9- Spengle, J. Economics & Demography, University of Chicago Press, 1959.

10- UNESCWA, Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A .Kubursi, 1999.

الفهرس

2011/3/917

العنوان : الاتجاهات النظرية الحديثة

المؤلف : في علم الاجتماع الكلاسيكي

رقم الكتاب : .... رقم النسخة ....

تاريخ الإعارة	تاريخ الإعادة	اسم المستعير

الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان

يركز هذا الكتاب في فصوله على الاتجاهات الحديثة في النظرية السوسيوديموغرافية، وهو يتضمن خمسة فصول. يتناول الفصل الأول (الأسس الفكرية للنظرية السكانية)، الذي ضم مبحثين: الأديان السماوية، والفكر الفلسفي السكاني. ويتناول الفصل الثاني (نظرية مالتوس في السكان): ظروف تبلور الفكر المالتوسي والإنتقادات التي وجهت إليه. أما الفصل الثالث (النظريات الحديثة في علم اجتماع السكان) فيضم ثلاثة مباحث: التفسير البيولوجي والاقتصادي والاجتماعي للنظرية السكانية. أما الفصل الرابع (نظرية التحول الديموغرافي وتطور النظرية السكانية) فيضم مبحثين: نظرية التحول السكاني، واتجاهات تطور النظرية السكانية. وأخيراً، يحتوي الفصل الخامس (الاتجاهات المنهجية الحديثة في علم اجتماع السكان) على مناهج البحث السوسيوديموغرافي، والمصادر الأساسية للمعطيات السكانية.





المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع